جامعة قاصدي مرباح –ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير بترولي

من اعداد الطالبة : منال مليزي

بعنوان:

الشراكة في قطاع المحروقات وأثرها على أنشطة المنبع في الجزائر
"دراسة حالة مجمع سوناطراك"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : **2013/18/06**:

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/ بركة محمد (أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ مخلفي أمينة (أستاذ محاضر ب– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ/ لحيمر سارة (أستاذ محاضر–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012

الشكر

اعترافا بالفضل والجميل أتوجه بالشكر والتقدير والامتنان الى

الدكتوره : أمينة مخلفي حرم طالب التي أشرفت على هذا العمل المتواضع

وتعهدها بالتصويب في جميع مراحل انجازه، وزودتني بالنصائح

والارشادات التي أضاءت أمامي سبيل البحث

كما أتقدم بالشكر الى كل من ساعد من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل

منال مليزي

ملخص :

يكتسب قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة نظرا لمدى حساسيته وارتباطه الوثيق بالاقتصاد الوطني، فهو القوة المحركة والدافع نحو التقدم الصناعي خاصة والاقتصادي عامة، وبالتالي فان تنمية الاقتصاد الوطني لابد وأن يمر بتطوير قطاع المحروقات، وتطوير وتنمية هذا الأخير يحتاج إلى رؤوس أموال هائلة وتقنيات وتكنولوجيا حديثة، كل هذه المتطلبات لا يمكن أن توفرها دولة الجزائر من خلال شركتها سوناطراك، وهو ما استدعى اللجوء إلى الشراكة في هذا القطاع في مراحل الصناعة النفطية وبالأخص مرحلة المنبع.

ومن هذا المنطلق هدفت دراستنا إلى محاولة التعرف على الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر منذ الاكتشاف التجاري للنفط سنة 1958 إلى يومنا هذا، وأثرها على أنشطة المنبع، من خلال مجمع سوناطراك.

تمحورت اشكالية دراستنا حول : كيف تؤثر الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع؟

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الشراكة على أنشطة المنبع في الجزائر ساهمت في زيادة وتطوير هذه الأخيرة.

الكلمات المفتاحية : قطاع المحروقات، شراكة، صناعة نفطية، أنشطة المنبع، عقود نفطية، شركة سوناطراك.

Résumé :

Le secteur des hydrocarbures en Algérie, possède une importance capitale étant donné l'ampleur de sa sensibilité et de son lien étroit avec l'économie nationale. Ce secteur représente une motivation vers le développement de l'économie en général et de l'industrie pétrolière en particulier. De ce fait, le développement de l'économie nationale est lié au développement du secteur des hydrocarbures. Ce dernier nécessite d'énorme capitaux ainsi qu'une technologie de prit, ces deux caractéristiques restent monopoliser par les sociétés multinationales malgré l'évolution des pays producteurs. L'Algérie membre de l'OPEP a recours au partenariat, afin d'attirer les caractéristiques précédentes dans son industrie pétrolière en collaboration avec la société nationale SONATRACH.

Notre étude a pour objet de répondre a la problématique suivant : quel est l'impact du partenariat dans le secteur des hydrocarbures sur les activités amont ?

L'étude a conclu que l'application de partenariat dans la phase amont de l'industrie pétrolière en Algérie contribue à l'augmentation de toutes les activités de cette phase.

Les mots clés : le secteur des hydrocarbures, Partenariat, Industrie pétrolière, Activités en amont, Contrats pétroliers, SONATRACH.

الفهرس الصفحة

الإهداء..... III
الشكر..... IV
ملخص..... V
قائمة المحتويات..... VI
قائمة الجداول..... VII
قائمة الأشكال..... VII
المقدمة..... أ
الفصل الأول : الدراسة النظرية للشراكة في قطاع المحروقات وأنشطة المنبع بالجزائر..... 1
تمهيد..... 2
المبحث الأول : مفاهيم حول أنشطة المنبع، الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر..... 2
المطلب الأول : مفهوم أنشطة المنبع..... 2
المطلب الثاني : الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر..... 3
الفرع الأول : مفهوم الشراكة في قطاع المحروقات..... 3
الفرع الثاني : موقع أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر .. 4
المبحث الثاني : مرجعية الدراسة..... 8
المطلب الأول : الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية..... 8
المطلب الثاني : الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية..... 11
خلاصة..... 13
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية للشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع (مجمع سوناطراك)..... 14
تمهيد..... 15
المبحث الأول : طريقة وأدوات الدراسة..... 15
المطلب الأول : طريقة الدراسة..... 15

الفرع الأول : عينة الدراسة..... 15
الفرع الثاني : متغيرات الدراسة..... 16
المطلب الثاني :أدوات الدراسة..... 18
المبحث الثاني : نتائج ومناقشة الدراسة..... 19
المطلب الأول : نتائج الدراسة..... 19
الفرع الأول : حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر 20
الفرع الثاني : العقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر..... 21
الفرع الثالث : نتائج الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب التقني لأنشطة المنبع 22
الفرع الرابع : نتائج الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب المالي لأنشطة المنبع..... 28
المطلب الثاني : المناقشة..... 28
الفرع الأول : حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر. 29
الفرع الثاني : العقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر..... 29
الفرع الثالث : الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب التقني لأنشطة المنبع..... 31
الفرع الرابع : الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب المالي لأنشطة المنبع..... 36
المطلب الثالث : الاستنتاج وحوصلة الدراسة..... 37
خلاصة..... 38
الخاتمة..... 39
المراجع..... 43
الفهرس..... 47

قائمة الجداول والأشكال

أولا : قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	تطور موقع أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر 1958-2013	06

ثانيا : قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	الهيكل العام لأثر الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع في الجزائر	16
(2-2)	سلسلة جمع معطيات الدراسة	18
(3-2)	حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر في الفترة (2008-2012)	20
(4-2)	تطور عدد العقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر 1987- 2010	21
(5-2)	تطور استعمال تكنولوجيا 2D خلال الفترة 1986-2011	22
(6-2)	تطور استعمال تكنولوجيا 3D في الفترة 1996-2011	23
(7-2)	تطور عدد الآبار المنقبة خلال الفترة 1986-2011	24
(8-2)	عدد الآبار المكتشفة خلال الفترة 1986-2011	25
(9-2)	تطور إنتاج المحروقات في الجزائر 1996-2009	26
(10-2)	تطور الاحتياط المؤكد للنفط الخام من 1986-2010	27
(11-2)	تطور الاحتياط المؤكد من الغاز الطبيعي من 1986-2010	27
(12-2)	تطور مقدار انتاج المحروقات 1986-2011	28

المقدمة

أ. توطئة :

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان منذ 1859، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل إنتاج صناعي وزراعي في العالم المعاصر، إذ أصبح عنصرا حيويا في الحياة اليومية. ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم. فبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط الى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

تقوم المادة الاستراتيجية والمتمثلة في النفط على ممارسة الصناعة النفطية؛ التي تتمثل في مجموعة النشاطات أو الفعليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية وفق مراحل المنبع Amont، النقل Transport والمصب Aval.

تتميز الصناعة النفطية بمراحلها بأنها معقدة ومركبة جدا حيث تتطلب رؤوس أموال معتبرة، تكنولوجيا عالية، مهرات وخبرات فنية.... وغيرها من العوامل التي لا تمتلكها الدول المنتجة والمالكة للمادة الاستراتيجية، مما جعلها تلجأ الى ضرورة الشراكة مع الشركات الأجنبية العالمية بهدف جلب استثمارات وفق عقود واتفاقيات. والجزائر كغيرها من الدول المنتجة لجأت ومازالت تلجأ إلى الشراكة في قطاع المحروقات وفق مراحل الصناعة النفطية تحديدا مرحلة المنبع.

ب. طرح الاشكالية :

على ضوء ما سبق وبناءا على المعلومات الآنفة الذكر يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية :

كيف تؤثر الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع في الجزائر ؟

و لكشف جوانب الدراسة والإجابة على التساؤل المحوري، ارتأينا إلى وضع تساؤلات فرعية كالتالي :

- فيما تتمثل أنشطة المنبع وأين تكمن أهميتها ؟
- ما هي سياسات وامكانيات الجزائر في استقطاب الشراكة في أنشطة المنبع ؟
- كيف يمكن تقييم الشراكة في قطاع المحروقات بمجمع سوناطراك في مرحلة المنبع ؟
- هل تساهم الشراكة في قطاع المحروقات والخاصة في مرحلة المنبع بالجزائر في زيادة الاحتياطات المؤكدة من المحروقات ؟

ت. فرضيات البحث :

- تعد المنظومة القانونية الجزائرية أحد أهم العوامل في استقطاب الشراكة في أنشطة المنبع؛
- تعد أنشطة المنبع المحرك الأساسي في استقطاب الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر؛
- تساهم الشراكة في مرحلة المنبع لقطاع المحروقات في تحسين انتاجية مجمع سوناطراك في الجانب التقني والمالي لأنشطة المنبع؛
- تعمل الشراكة لأنشطة المنبع بالجزائر في زيادة الاحتياطات المؤكدة من المحروقات.

ث. مبررات اختيار الوضوع :

يعود اختيارنا لموضوع الدراسة لعدة أسباب نوجزها فيما يلي :

- نقص البحوث المتعلقة بهذا الموضوع في المكتبة الجزائريةو الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الموضوع؛
- الرغبة الذاتية في معالجة موضوع يمس مجال المحروقات باعتباره الاختصاص العلمي الذي نزاوره.

ج. أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر في تطوير أنشطة المنبع من خلال عرض مساهمات الشركاء المالية والمادية في البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، والانتاج.

أما أهمية الدراسة فتتجلى في تزامن معالجته مع بعض المجهودات في الجزائر، والمتجسدة في إصدار نظم قانونية جديدة تشجع مزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات مثل قانون المحروقات لسنة 2013.

ح. حدود الدراسة : تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي :

- الحدود الموضوعية : اهتمت الدراسة بالمواضيع المرتبطة بالشراكة في قطاع المحروقات وأنشطة المنبع والعلاقة بينهما.
- الحدود المكانية : شملت الدراسة دولة الجزائر والممثلة بدراسة حالة مجمع سوناطراك.
- الحدود الزمانية : أنجزت الدراسة في السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2013/2012، كما ارتبطت الدراسة التطبيقية لمجموعة من الاحصائيات المتعلقة بأنشطة المنبع في الفترة ما بين 1986إلى2011.

خ. منهج البحث :

استخدمنا في هذه الدراسة عدة مناهج، منها من استخدمناها في الفصل النظري و الآخر في الفصل التطبيقي؛ ففي الفصل النظري اعتمدنا على :

- **المنهج التاريخي** : وذلك من خلال السرد التاريخي للمنظومة القانونية للشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر والخاصة بأنشطة المنبع، بهدف تصويب نتائج الدراسة.
- **المنهج المقارن** : وذلك من أجل المقارنة بين اسهامات الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة للوقوف على النتائج التي توصلت اليها وكيفية الاستفادة منها في التغلب على مشكلة الدراسة.

أما الفصل التطبيقي انتهجنا ما يلي :

- **المنهج الاستنباطي** : والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب التطبيقية المختلفة لأنشطة المنبع والشراكة في قطاع المحروقات.
- **المنهج الوصفي** : وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، لاختبار فرضيات الدراسة والتحقق من نتائج الاختبار.

د. مرجعية الدراسة :

لامكانية انجاز دراستنا وتبيان أثر الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع، اعتمدنا على مجموعة من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب المراجع، البحوث الجامعية، التقارير الاحصائة والمواقع الالكترونية الرسمية.

ذ. هيكل البحث :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة اشكاليتها واختبار فريضتها، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كما يلي :

يتناول الفصل الأول مدخل عام للشراكة في قطاع المحروقات وأنشطة المنبع، ويتم فيه تقديم الاطار النظري والادبيات التطبيقية، من خلال اعطاء مرجعية الدراسة المرتبطة بموضوع الشراكة في قطاع المحروقات وأنشطة المنبع.

ويتضمن الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع، والذي يضم طريقة وأدوات الدراسة، ونتائج المتوصل لها والمناقشة.

تمهيد :

تعرف الصناعة النفطية بأنها مجموعة من النشاطات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية إذ تتضمن هذه الصناعة عدة مراحل مختلفة متمثلة أساسا في أنشطة المنبع والمصب.

تتميز هذه الصناعة في جميع مراحلها بأنها تتطلب توفير رؤوس أموال ضخمة ووسائل ومعدات متّطورة تتفاوت وتختلف من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى، مما يجعل دولة الجزائر اللجوء إلى الشراكة في مراحل الصناعة النفطية والتي من بينها مرحلة المنبع.

على ضوء ما سبق سنحاول في هذا الفصل إبراز المفاهيم النظرية والتطبيقية للشراكة في قطاع المحروقات، ضمن مبحثين يتضمن الأول إطارا نظريا للأدبيات النظرية لكل من أنشطة المنبع والشراكة في قطاع المحروقات، أما الثاني فشمل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر.

المبحث الأول : مفاهيم حول أنشطة المنبع، الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر

أنشطة المنبع هي أحد مراحل الصناعة النفطية التي من خلالها تبرم عقود شراكة، ففي هذا المبحث سنحاول اعطاء مفهوم لأنشطة المنبع ويليها الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر ومن ثم موقع أنشطة المنبع من الشراكة في الجزائر حسب المنظومة القانونية.

المطلب الأول : مفهوم أنشطة المنبع

تعرف أنشطة المنبع على أنها المرحلة العليا من الصناعة النفطية[1] وتتضمن المراحل التالية:

أ. **مرحلة البحث والتنقيب** : إن هذه المرحلة هي أولى مراحل الصناعة النفطية حيث يتركز هدف هذه المرحلة مهما تنوعت وتعددت طرق البحث والتنقيب عن النفط نحو معرفة تواجد الثروة النفطية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا – في طبقات الأرض[2]–وكذلك تقدير كمياتها وأنواعه ونوعياتها.[3]

[1] فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992، ص114؛

[2] رحمان امال، **النفط والتنمية المستدامة**، أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، 2008، ص 5؛

[3] محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد النفطي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 4.

ب. **مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي** : وهي مرحلة تهدف إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه[1]. إن مرحلة الاستخراج النفطي مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا على المرحلة الأولى، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية[2].

أما التعريف المعتمد من قبل القانون الجزائري للمحروقات هو التعريف الوارد في قانون 07/05 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ28 أفريل 2005 ينص على ما يلي:

تعرف مرحلة المنبع : "بعملية الصناعة النفطية الافقية والمتمثلة في عمليات التنقيب، البحث واستغلال المحروقات". حيث يعرف التنقيب على أنه الأشغال التي تسمح بكشف مؤشرات على وجود المحروقات لاسيما عن طريق استعمال طرق جيولوجية وجيوفيزيائية بما فيها أشغال الحفر الطبقي. أما البحث فهو مجموع نشاطات التنقيب عن المحروقات، وكذا أعمال الحفر الرامية إلى استكشاف حقول المحروقات. والاستغلال هو الأشغال التي تسمح باستخلاص المحروقات.[3]

من خلال التعريف نجد أن المشرع الجزائري عرف مرحلة المنبع على أنها مجموعة من النشطات المتواجدة على مستوى الآبار النفطية أي أن هذه المرحلة تتركز على مجموعة من العمليات والتقنيات التي تهدف الى استخراج مادة النفط، ويبين أن للوصول الى النفط واستخراجه يستلزم مجموعة من النشاطات والتقنيات التي تحتاج الى رؤوس أموال، تكنولوجيا و خبرات فنية... وهذا ما يبرز أهمية وكبر هذه المرحلة.

المطلب الثاني : الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر

بعد إعطاء مفهوم لأنشطة المنبع سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض مفهوم الشراكة في قطاع المحروقات عامة وحسب المشرع القانوني الجزائري، ومن هذا حددنا موقع أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر.

---

[1] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 12؛

[2] عبد الهادي حسن ظاهر، **تنمية وتطوير الصناعات النفطية في البلاد العربية**، تقرير مقدم إلى مؤتمر النفط العربي السادس، بغداد، 1973، نقلا عن: محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 6؛

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 19 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق لـ28 أفريل سنة 2005 العدد 50، ص ص5،7؛

الفرع الأول : مفهوم الشراكة في قطاع المحروقات

هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء[1]، ويتعلق بنشاط انتاجي أو تجاري أو خدمي، وذلك في مجال قطاع المحروقات على أساس ثابت، دائم وملكية مشتركة[2].

يساهم كل منهما في الجانب المالي، التقني (التكنولوجيا) والتجاري بغرض إنجاز المشروع طبقا للأهداف المسطرة.[3]

أما التعريف المعتمد من قبل القانون الجزائري للمحروقات هو التعريف الوارد في قانون 07/05 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ28 أفريل سنة 2005، وينص على ما يلي :

"الشراكة هي عقد بين المؤسسة الوطنية والشخص المعنوي الأجنبي أو الأشخاص المعنويين الأجانب، يحدد القواعد التي يخضع لها الاشتراك، لاسيما المساهمة في الأعباء والأخطار والنتائج، ثم كيفية انتفاع الشريك الأجنبي."

"بروتوكول بين الدولة والشخص المعنوي الأجنبي أو الأشخاص المعنويين الأجانب يحدد اطار مباشرة الأعمال الملزم القيام بها بالاشتراك مع المؤسسة العمومية الجزائرية والالتزامات تجاه الدولة، استنادا إلى القوانين والتنظيمات المعمول بها".[4]

الفرع الثاني : موقع أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر

عرفت أنشطة المنبع في قطاع محروقات بالجزائر عدة تطورات، بحسب تطور النظام القانوني لهذا القطاع والذي شهد عدة محطات منذ اكتشاف النفط. يمكننا سرد هذه المحطات فيما يلي :

- القانون البترولي الصحراوي 1111/58 الصادر في 1958/11/22: تبني هذا القانون أحلام المستعمر آنذاك، من خلال عقود الامتياز التقليدية، الذي يقوم على نهب الثروات النفطية الجزائرية.[5]

- الأمر 71/ المؤرخ في 16 صفر 1392 الموافق لـ 12 افريل 1972 : قام هذا الأمر على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع

[1] Boualem Aliouat, **les stratégies de coopération industrielle**, Ed d'organisation, Paris, 1955, p27 ;

[2] سهام عبد الكريم، **دزر الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007، ص 24.

[3] بكاري بلخير، **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر دراسة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص ص 38، 39 بتصرف؛

4الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 5؛

[5] يسري محمد أبو العلاء، **نظرية النفط بين التشريع والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص435؛

الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، هو عقود الخدمات.[1]

- قانون 86/ 14 المؤرخ في 19اوت 1986 : أرسى هذا القانون نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج مع ابقائه على الشكل القديم (عقود الخدمات)، وعلى فتح القطاع بشكل غير مسبوق أمام الشراكة في مرحلة المنبع لكن فقط في الآبار الحديثة وآبار النفط. يقوم هذا النوع من العقود على حصول الشريك الأجنبي على جزء من إنتاج الحقل مساويا لنسبة مشاركته وقد حدد القانون 14/86 هذه النسبة بـ 49 بالمئة كحد أقصى.

- الأمر 21/91 المؤرخ 27 جمادى الأولى عام 1412الموافق لـ04 ديسمبر 1991 : جاء هذا القانون بتوسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986 وحقول الغاز الطبيعي.[2]

- القانون 07/05 المؤرخ في المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 28 افريل سنة 2005 : تراجع هذا القانون عن الصيغ القانونية التي استحدثها في القوانين السابقة ليعود إلى التقنيات المعمول بها في قانون البترول الصحراوي وهذا لأنه تبنى تقنية أو عقد الامتياز الذي فتح الشراكة الشبه كلية على أنشطة المنبع.[3]

- الأمر 10/06 المؤرخ في 3 رجب عام 1427 الموافق 29 يوليو سنة 2006 : وبمرور سنة صدر الأمر 10/06 الذي قام بإلغاء معظم بنود قانون 07/05 الخاصة بمرحلة المنبع حيث ألغى عقود الامتياز الحديث وأبقى على **عقود الخدمات** و**عقود تقاسم الانتاج** بنسبة 49 بالمئة من الاستغلال على الأكثر للشريك.[4]

بناء على سبق يمكن تلخيص موقع أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر منذ اكتشاف النفط إلى يومنا هذا وفق التسلسل القانوني الجزائري، من خلال الجدول التالي :

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 13 افريل 1971 العدد 30 ص ص 9،10.

[2] بالقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للجزائر**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص 130؛

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2005 العدد 50 ص 7؛

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 04 ديسمبر 1991 العدد 63 ص 10.

الجدول رقم (1.1) : تطور موقع أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر 1958-2013

الفترة / المرحلة	قانون 1111/58 .... 1962..... الأمر 22/71 ..... قانون 14/86 ..... قانون 21/91 ..... قانون 07/05 .. ..الأمر 10/06.....2013						
نوع العقد	عقد الامتياز التقليدي وفق القانون النفطي الصحراوي	-الاستمرار في عقود الامتياز -عقود المشاركة ضمن بند اتفاق جزائري فرنسي	-عقود الخدمات: عقود الخدمة بالأخطار أو عقود المساعدة التقنية	-عقود الخدمات -عقود تقاسم الإنتاج	- عقود الخدمات -عقود تقاسم الإنتاج	- عقود الخدمات -عقود تقاسم الإنتاج -عقود الامتياز الحديث	- عقود الخدمات - عقود تقاسم الإنتاج
نسبة الشراكة	-الجزائر: صفر بالمائة -الشريك الأجنبي: 100 بالمائة	-سوناطراك : 10-15 بالمائة -فرنسا: 71.99 بالمائة -الشريك الأجنبي: 17.86 بالمائة	-سوناطراك : 51 بالمائة على الأقل -الشريك الأجنبي : 49 بالمائة على الأكثر	سوناطراك : 51 بالمائة على الأقل الشريك الأجنبي: 49 بالمائة على الأكثر	-سوناطراك : 51 بالمائة على الأقل -الشريك الأجنبي: 49 بالمائة على الأكثر	-سوناطراك : 30 بالمائة على الأكثر -الشريك الأجنبي : لا تقل عن 70 بالمائة	-سوناطراك : 51 بالمائة على الأقل -الشريك الأجنبي : 49 بالمائة على الأكثر
موقع مرحلة المنبع	-تمنح تراخيص البحث والتنقيب دون مقابل، مع تملك الآبار لمدة 50 سنة على الأقل.	- تمنح تراخيص البحث والتنقيب دون مقابل، مع تملك الآبار لمدة 50 سنة على الأقل.	-بروتوكول بين الحكومة الجزائرية والشريك الأجنبي؛ -سوناطراك لها دور المنفذ الرئيسي للبحث والتنقيب	-ابرام بروتوكول مع الدولة، وتكون الشراكة إلا في الآبار الحديثة وآبار النفط؛ -تقسيم مناطق الاستغلال لغرض	- فتحت الشراكة لتشمل الحقول المكتشفة قبل قانون 14/86 وحقول الغاز؛ - ألغي إبرام	-نشأة وكالة وطنية لتثمين الموارد المحروقات "ألنفط" تسير كافة أنشطة هذه المرحلة؛ - تفتح مناقصة	-سوناطراك هي صاحبة كل المشاريع الحالية والمستقبلية ومساهمة في أي عقد شراكة وهذا قبل إعلان أي

		وينتهي دور الشريك الأجنبي بمجرد الاكتشاف.	البحث والتنقيب إلى منطقتين.	البروتوكول واستبدلها بموافقة مجلس الوزراء.	للمنافسة لمنح الرخص المنجمية؛ – تقسيم الأملاك المنجمية إلى أربعة مناطق.	مناقصة.

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على : أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 299 عجة جيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص ص352، 360.

المبحث الثاني : مرجعية الدراسة

أثناء البحث عن المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة اعتمدنا على بعض المراجع باللغة العربية وبعض المراجع باللغة الأجنبية والمتمثلة في الأبحاث والدراسات العلمية السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر. وفي هذا المبحث سنحاول عرض هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية

تمثلت الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية المعتمد عليها في بحثنا في مقال بمجلة كلية بغداد ومذكرة تخرج ماجستير بجامعة البليدة، والتي قمنا بعرضها من خلال التطرق إلى هدف الدراسة، عينة الدراسة وطريقة المعالجة، الاستنتاجات وفي الأخير مقارنة كل دراسة مع دراستنا.

أولا: دراسة سهام عبد الكريم تحت عنوان : "دور الشراكة الاجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال" بجامعة البليدة سنة 2007.

1. **الهدف** : تهدف هذه الدراسة إلى :

- تحديد الاثار المترتبة عن الشراكة الاجنبية بغية الاستفادة من الايجابيات والمنافع الناتجة عنها وكذا تحليل اثارها السلبية لتفاديها؛
- تحديد امكانيات الجزائر للدخول في اتفاقيات شراكة مع مؤسسات أجنبية بصفة عامة ومجمع صيدال بصفة خاصة، وكذا كيفية الاستفادة من الشراكة الأجنبية وجعلها فرصة لصالحها ووسيلة تحقق من خلالها الأداء المتميز.

2. **العينة وطريقة المعالجة:** للوصول الباحث إلى أهدافه تطرق إلى:

- المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشراكة الأجنبية؛
- واقع الشراكة الأجنبية في الاقتصاد الجزائري؛

- تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الشراكة الأجنبية؛
- و في الاخير أسقط دراسته على مجمع صيدال كعينة للدراسة.

ولتقديم الباحث استنتاجاته اعتمد على مجموعة من الأدوات تمثلت في :

- قوانين وتشريعات التي تتعلق بالاستثمار؛
- احصائيات الشراكة في الجزائر المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- معلومات المقدمة من طرف مجمع صيدال والمتمثلة في التقارير السنوية ومن ثم استخدم الباحث المنهج التحليلي لتحليل المعطيات والوصول إلى الاستنتاجات.

3. **الاستنتاجات** : توصل الباحث أن الجزائر استفادة من الخبرة الأجنبية، كذلك أكد أن مجمع صيدال استفاد من ابرامه لاتفاقيات شراكة مع المؤسسات الأجنبية رغم حدوث بعض الاثار السلبية لكن المحصلة النهائية لأثار الشراكة الأجنبية كانت ايجابية.

4. **المقارنة** : لقد أعاننا هذا المرجع على استيعاب الجانب النظري للشراكة الأجنبية كما ساعدنا في معرفية كيفية معالجة عينة الدراسة، الاّ أن دراستنا تخصصت في جانب قطاع المحروقات واقتصرت على أنشطة المنبع وأخذت مجمع سوناطراك كعينة للدراسة.

ثانيا : دراسة نسرين برجي ومبارك بوعشة مقال تحت عنوان : "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات"، 2012.

1. **الهدف** : يهدف هذا المقال إلى تبيان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى أهم المشاريع في أهم القطاعات الاقتصادية، كما يهدف إلى عرض مساهمة الشركات الأجنبية من خلال إمكانياتها المالية والمادية والتكنولوجية في تطوير قطاع المحروقات سواء من خلال زيادة الإنتاج أو نقل التكنولوجيا أو حماية البيئة.

2. **العينة وطريقة المعالجة** :

- قامت هذه الدراسة على مجمع سوناطراك، في الفترة ما بين 2000-2010؛

– من أجل تجميع المعلومات اعتمد الباحث على إحصاءات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI وتقارير شركة سوناطراك، بالإضافة إلى مجلاّت مختلفة تهتم بمستجدات قطاع الطاقة والمحروقات في الجزائر؛
– اتبع الباحث المنهج التحليلي للوصول إلى النتائج.

3. **الاستنتاجات**: توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية :
– تنجز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات بالجزائر، بصفة مشتركة بين مختلف الشركات الأجنبية والشركة الوطنية سوناطراك، ونتيجة لهذه الشراكة تم انجاز عدة مشاريع ناجحة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني مثل: مشروع عين صالح ، ميد غاز ، مشروع غالسي ... الخ؛
– تساهم الشركات الأجنبية من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاع المحروقات وذلك ينحصر في ما يلي: زيادة إنتاج المحروقات بترول خام ، غاز طبيعي، غاز بترول مميع ، مكثفات ، مشتقات أخرى بنسب معتبرة وهو ما يساهم في زيادة حجم الصادرات التي بدورها تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري؛
– تساهم في حماية البيئة من خلال الحفاظ عليها واكبر دليل على ذلك مشروع عين صالح لاستخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يساعد على تخفيض انبعاث الغازات السامة الناتجة عن المشروع بنسبة 60 % ،إلا أن ما يلاحظ انه ليس كل المشاريع المنجزة من طرف الشركات الأجنبية في قطاع الطاقة وخاصة المحروقات تتمتع بنفس قدرة مشروع عين صالح في حمايته للبيئة.

4. **المقارنة** : لقد سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف على أشكال الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر، من خلال عرض بعض المشاريع بين مجمع سوناطراك والشركاء الأجانب، والتي أفدتنا في دراستنا، كذلك مدت لنا هذه الدراسة تطور الانتاج المحروقات، الابار المكتشفة والابار المحفورة من طرف سوناطراك والشركاء في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010، بينما احصائيات دراستنا جاءت من 1986 إلى غاية 2011 وتخصصت في أنشطة المنبع وفصلت في الجانب التقني والمالي لها، بالإضافة إلى التعرض إلى أنواع العقود وخصائصها التي مرت بها الجزائر الشيء الذي لم تتناوله هذه الدراسة.

المطلب الثاني : الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية

من بين الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية التي اعتمدنا عليها في دراساتنا مقال تم طرحه بجامعة تلمسان ومقال آخر خاص بملتقى في مجمع سوناطراك، وبنفس طريقة عرض الدراسات في المطلب السابق سنحاول عرض هذه الدراسات.

أولا : دراسة محمد هامل بعنوان : La stratégie de croissance de sonatrach dans l'amont et les opportunités de partenariat، 2001. (استراتيجية نمو سوناطراك في المنبع وفرص الشراكة، 2001).

1. **الهدف** : هدف هذا المقال للوصول إلى النقاط التالية :

- المنبع النفطي الجزائري يلفت انتباه لكونه له مزايا تجذب الاستثمار فيه؛
- سوناطراك لديها رغبة تتماش مع أي تحولات تخص محيطها واختارت الشراكة كعنصر استراتيجي؛
- المحرك الأساسي للنمو التنظيمي لسوناطراك يتمركز في المنبع النفطي.

2. **العينة وطريقة المعالجة** : أخذ الباحث مجمع سوناطراك كعينة لموضوعه في الفترة 1987-2000، حيث اعتمد في بحثه على وثائق رسمية من المجمع، واتخذ المنهج التحليلي لتحليل معطياته المتمثلة في :

- العقود المبرمة 1987-2000؛
- عدد الأبار المنقبة 1986-2000؛
- التكنولوجيا المستخدمة في مرحلة المنبع من السلسلة النفطية والمتمثلة في الدراسة الجيوفيزيائية، المسح السيسميكي ثنائي الأبعاد sismique a deux dimension (2D) والمسح السيسميكي ثلاثي الأبعاد sismique a trois dimension (3D)؛
- انتاج الغاز الطبيعي والنفط الخام من 1987 إلى غاية سنة 2000؛
- الاحتياط من النفط الغاز الطبيعي والنفط الخام 1971-1999.

ومن ثم أعطي تحليل على لكل نقطة من النقاط السابقة واستخلص مجموعة من الاستنتاجات.

3. **الاستنتاجات** : توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات متمثلة فيما يلي :

- لا يمكن لدولة الجزائر أن تواصل نموها دون اللجوء إلى الشراكة في قطاع المحروقات باعتبار هذا الأخير هو المحرك الأساسي لاقتصادها؛
- أعطت الشراكة في قطاع المحروقات تزايد كبير في انتاج المحروقات وكذا الاحتياطات منها، مما يساعد على زيادة العوائد النفطية وضمان مستقبل الأجيال القادمة؛

- من خلال الشراكة في قطاع المحروقات وما ينتج عنها من عوائد يسمح لانتعاش هذا القطاع وكذا مختلف القطاعات الأخرى، وعلى هذا الأساس يجب على الجزائر اللجوء للشراكة.

4. **المقارنة** : تكمن أهمية هذا المرجع لدراستنا انه أخذ مرحلة المنبع من الصناعة النفطية لإسقاط الشراكة عليها في الجزائر حيث تطرق إلى مجموعة من الاحصائيات تخص انشطة المنبع غير أنها توقفت في سنة 2000، في حين امتدت احصائيات دراستنا إلى غاية 2011.

ثانيا : دراسة عبد المجيد عطار وزروق دجروم تحت عنوان: « Le partenariat dans le secteur des hydrocarbures en Algérie : historique, enjeux et experiences » ، **2007**. (**الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر: تاريخ، تجارب وقضايا، 2007**).

1. **الهدف** : هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر ومعرفة جوانبها وتحليلها.

2. **العينة وطريقة المعالجة** : تناول المقال دولة الجزائر كعينة للشراكة في قطاع المحروقات وهذا في الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية 2007، حيث قام الباحث بإعطاء تعريف موجز للشراكة في قطاع المحروقات واعطاء الملامح التاريخية للشراكة في كل فترة منذ الاستقلال إلى غاية 2006 مع تقييم كل فترة، ومن ثم قام الباحث بجرد كل العقود المبرمة بين الجزائر والشركات الأجنبية منذ الاستقلال مع اعطاء نسبة الشراكة لكل شركة وسوناطراك كذلك النشاط المخصص والداعي للشراكة ومن ثم التحليل والتعليل على كل شراكة على حدا. انتهج صاحب المقال المنهج التحليلي للوصول إلى استنتاجاته واعتمد على مجموعة من المقالات السابقة ومنشورات مجمع سوناطراك.

3. **الاستنتاجات** : بعد معالجة الباحث لموضوعه توصل إلى أن الجزائر تمادت في فتح الشراكة على قطاع المحروقات، وجب عليها الاعتماد على مواردها المالية والتقنية.

4. **المقارنة** : لقد ساعدنا كثيرا هذا المرجع في استيعاب المنظومة القانونية التي تخص الشراكة في قطاع المحروقات فقد تضمن معطيات قاعدية فيما يتعلق بقوانين قطاع محروقات الجزائر، الا ان في دراستنا تخصصنا في الشراكة في مرحلة المنبع وأعطينا احصائيات تخص هذه المرحلة من 1986 إلى 2011.

مما سبق نجد أن كل هذه الدراسات السابقة لم تتعرض الى موقع أنشطة المنبع بكل مراحلها من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر نظريا أو تطبيقيا، اذ نجد أنها تعرضت الى الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر ككل أو الى موقع أنشطة المنبع من الشراكة بالجزائر لكن ليس بكل مراحلها، في حين تناول هذه الدراسة موقع أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر نظريا وتطبيقيا وبإحصائيات جديدة.

خلاصة :

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن مرحلة المنبع هي المرحلة العليا للصناعة النفطية وان الشراكة في قطاع المحروقات تقوم على عقود نفطية تضم بنود قانونية، كما تبين أن الجزائر انتهجت مجموعة من سياسات قانونية من أجل فتح الشراكة في مرحلة منبع المحروقات.

و من خلال الدراسات السابقة تأكد لنا أن هناك تأثيرات حتمية تمس قطاع المحروقات الخاضع للشراكة وأنه يمكننا دراسة هذه التأثيرات في أي مرحلة من مراحل الصناعة النفطية من خلال دراسة احصائية تحليلية.

من خلال ما تم استعراضه في الفصل الأول، يحاول الفصل الثاني أن يجيب على اشكالية الدراسة المتمحورة في البحث عن أثر الشراكة في مرحلة المنبع لقطاع المحروقات بالجزائر.

تمهيد :

يستعرض هذا الفصل تحليل آثار الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع في الجزائر وذلك من خلال الجانب التقني والمالي لأنشطة المنبع في مجمع سوناطراك، اذ تناولنا فيه كيفية انجاز هذه الدراسة من خلال عرض طرق و أدوات الدراسة، و من ثم سنستعرض لنتائج تطبيق الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع وفق تسلسل هذا النشاط و من ثما سنقدم تحليل واستنتاجات الدراسة.

المبحث الأول : طريقة وأدوات الدراسة

من أجل اعطاء صورة محكمة لخلاصة بحثنا سنقوم في هذا المبحث بعرض الطريقة والأدوات والمنتهجة في الدراسة وذلك بتحديد المتغيرات، كيفية قياسها وطريقة الجمع.

المطلب الأول : طريقة الدراسة

قدمنا في هذا المطلب صورة لطريقة إنجاز الدراسة وذلك من خلال عرض عينة الدراسة ومتغيراتها.

الفرع الأول : عينة الدراسة

لإمكانية اعطاء صورة الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر على أنشطة المنبع قمنا باختيار المؤسسة الوطنية سوناطراك (مجمع سوناطراك)، لكونها المؤسسة الوحيدة التي تمثل قطاع المحروقات لدولة الجزائر داخلها وخارجها وهي التي يتعاقد معها أي شخص معنوي سواء أجنبيي أو غير ذلك بغية الاستثمار أو النشاط في قطاع المحروقات.

تعرف الشركة الوطنية سوناطراك بأنها مجمع نفطي وصناعي مكون من 16 مؤسسة كلا منها متخصصة في أحد أنشطة المجمع أي الاستكشاف، التنقيب، الاستخراج، خدمات البترول، النقل والتسويق فهي المؤسسة الأم تهتم بالإشراف على كل النشاطات السابقة وكل المصالح المتعلقة بميدان المحروقات ومقرها الجزائر العاصمة.

الفرع الثاني : متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات دراستنا في:

الشراكة في قطاع المحروقات : وتمثل المتغير المستقل في دراستنا بحيث من خلالها تطرأ التغيرات.

أنشطة المنبع : وتمثل المتغير التابع بالنسبة للشراكة في قطاع المحروقات، أي الشراكة في قطاع المحروقات هي التي تؤثر على أنشطة المنبع.

ومن أجل توضيح أكثر لطريقة انجاز الدراسة التطبيقية ارتأينا إلى وضع مخطط يبين لنا الهيكل العام لأثر الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع في الجزائر، والمتمثل فيما يلي :

الشكل رقم (1.2) : الهيكل العام لأثر الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع في الجزائر

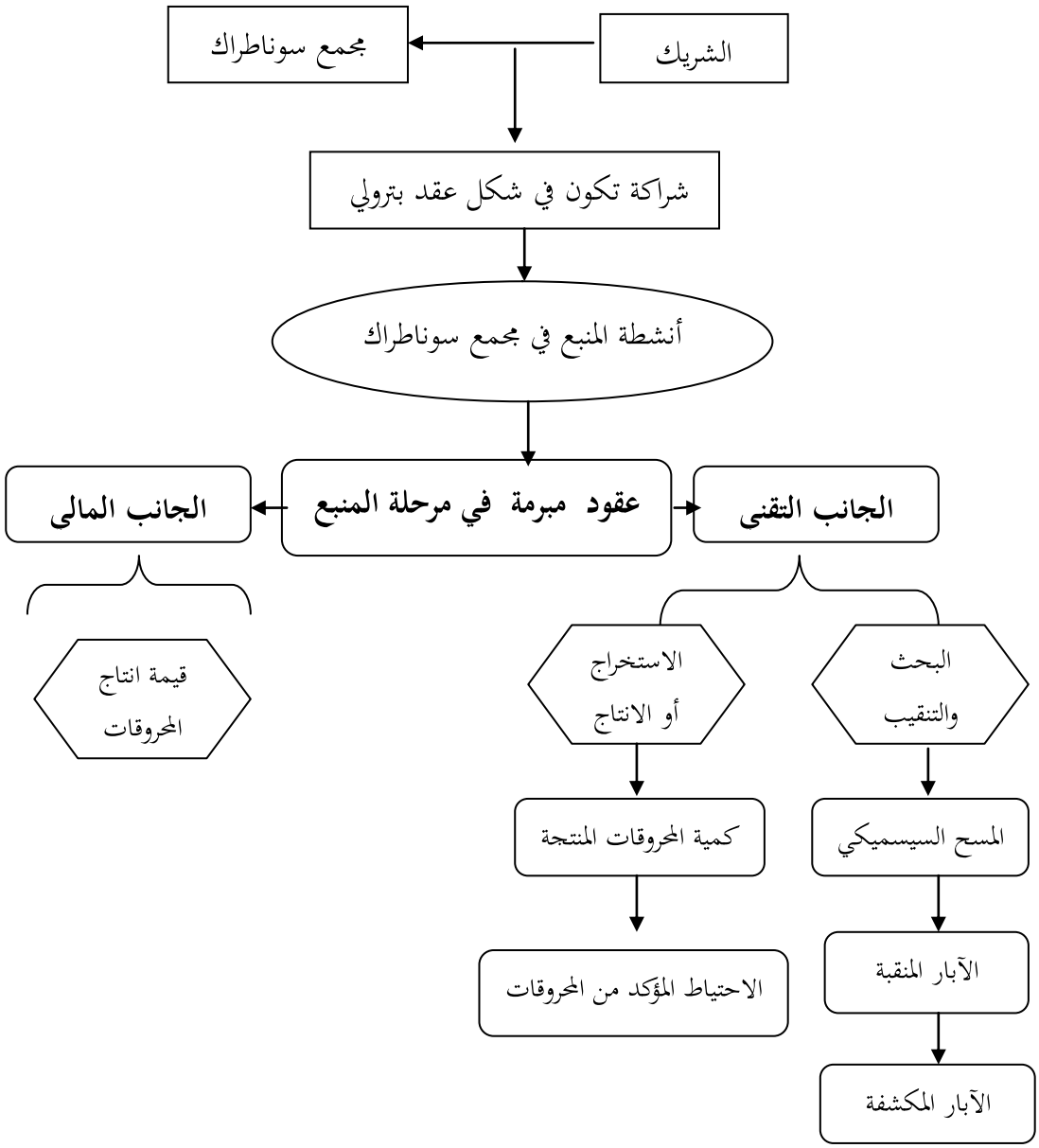

المصدر : اعداد الطالبة اعتماد الى مرجعية الدراسة

من خلال المخطط نجد أن أي شراكة في قطاع المحروقات بين شخص معنوي ومجمع سوناطراك تكون مضبوطة في اطار قانوني تترجم في شكل عقد يختلف باختلاف النشاط المراد انجازه ، ومن بين هذه النشاطات أنشطة المنبع محل دراستنا. سنحاول جرد عدد العقود المبرمة منذ فتح الشراكة في أنشطة المنبع من 1986 إلى غاية سنة 2011.

كما نلاحظ من خلال الشكل (1.2) أن الشراكة تؤثر على أنشطة المنبع في كل من الجانب التقني والجانب المالي والتي بدورها تمثل مؤشرات دراستنا، وهي كالتالي :

أ. **الجانب التقني** : يظهر من خلال

البحث والتنقيب : تؤثر الشراكة بالدرجة الأولى علي التكنولوجيا المستخدمة في البحث والتنقيب والتي تتمثل في المسح السيسميكي ثنائي الأبعاد 2 D وثلاثي الأبعاد 3D، والتي بدورها تؤثر على الآبار المنقبة والآبار المكتشفة. وعلى هذا الأساس سيتم عرض كل من الآبار المنقبة والآبار المستكشفة بمجهودات سوناطراك لوحدها ومجهوداتها مع الشريك، منذ سنة 1986 إلى غاية سنة2011.

الاستخراج والانتاج البترولي : يظهر الأثر في هذه المرحلة مباشرة على الكمية المنتجة من المحروقات، حيث تطرقنا إلى دراسة تطور هذه الكميات منذ سنة 1965 إلى غاية سنة 2011.

الاحتياط المؤكد : المتمثلة في كميات المحروقات المتواجد في أماكن التخزين (آبار، خزانات...).

ب. **الجانب المالي**: كذلك نلاحظ أن أنشطة المنبع تمس جانب مالي وتتمثل قيمة انتاج قطاع المحروقات ونقصد بها حصيلة كمية المحروقات المنتجة في مرحلة المنبع، أي القيمة المالية لكميات المحروقات المنتجة.

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

لتحديد الأدوات المستخدمة في عملية جمع المعطيات وكيفية معالجتها قمنا بوضع مخطط يساعد على توضيح سلسلة جمع المعطيات المستخدمة في دراستنا والموضح في المخطط التالي:

الشكل رقم (2.2) : سلسلة جمع معطيات الدراسة

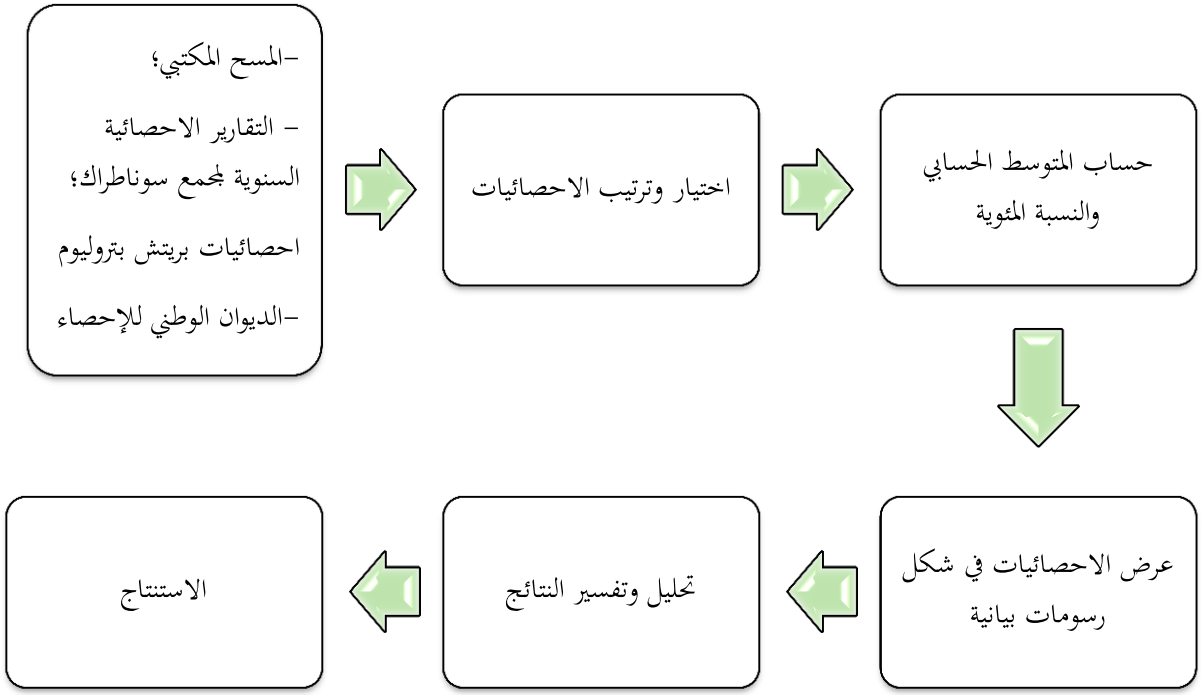

المصدر : اعداد الطالبة

من خلال الشكل رقم (2.2) نلاحظ أنه من أجل الوصول إلى الهدف المسطر لدراستنا التطبيقية – الاستنتاج– اتبعنا سلسلة من الخطوات، متمثلة فيما يلي:

الخطوة الأولى : جمع المعطيات، وهذا عن طرق :

أ. **المسح المكتبي** : تعبر البيانات الثانوية عن الشق النظري من البحث، وقد تم تحصيلها عن طريق مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات المرتبطة بالموضوع قيد الدراسة.

ب. **التقارير الاحصائية السنوية لمجمع سوناطراك** : وتم جمعها من الموقع الرسمي للمجمع www.sonatrach-dz.com وهذه التقارير من سنة 2000 إلى غاية سنة 2011، تم استعمالها في جمع الاحصائيات الخاصة بالجانب التقني للدراسة.

ت. **احصائيات بريتش بتروليوم Briche Petroliom** : والمتوفر عبر الموقع الرسمي www.bp.com.

ث. **الديوان الوطني للإحصاء** : قمنا بزيارة الديوان الوطني للإحصاء بورقلة ومن خلال اطلعنا على مجموعة من المجلدات الاحصائية قمنا بجمع الاحصائيات التي تخصنا والخاصة بالجانب المالي، كذلك عن طريق معاينة الموقع الرسمي للديوان www.ons.dz تحصلنا على معطيات حديثة.

الخطوة الثانية اختيار وترتيب الاحصائيات : بعد الوصول إلى المصادر والجمع الأولي للمعطيات نحاول تنقية وترتيب الاحصائيات التي تخص دراستنا وذلك حسب التسلسل المنطقي والزمني.

الخطوة الثالثة حساب المتوسط والنسبة المئوية : بعد جلب المعطيات الخام قمنا بحساب النسب المئوية والمتوسط الحسابي لإمكانية تحليل المعطيات.

الخطوة الرابعة عرض الاحصائيات في شكل رسومات بيانية

الخطوة الخامسة تحليل والتفسير النتائج : والتي تمثل البيانات التي توصلنا اليها في الخطوة السابقة، وتكون المناقشة أو التحليل والتفسير وفق معلومات الأدبيات النظرية.

الخطوة السادسة الاستنتاج : بعد التحليل والتفسير توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي تمثل إيجابه لفرضيات البحث.

ولإمكانية الربط بين هذه الخطوات استعملنا الاحصاء الوصفي لإتمام هذه الأخير والوصول لاستنتاجات الدراسة.

المبحث الثاني : نتائج ومناقشة الدراسة

بعد القيام بعملية البحث وجمع المعلومات وتلخيصها توصلنا إلى مجموعة من النتائج، التي سنحاول عرضها في هذا المبحث ومن ثم نناقشها للوصول إلى أثر الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع بالجزائر

المطلب الأول : نتائج الدراسة

قمنا بتقسيم نتائج دراستنا إلى نتائج تخص الجانب التقني ونتائج تخص الجانب المالي الاّ أننا قبل ذلك سنحاول عرض لحصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر ومن ثم سنعرض العقود المبرمة في مرحلة المنبع.

الفرع الأول : حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر

من أجل تبيان أهمية أنشطة المنبع في الصناعة النفطية وبالنسبة للشراكة سنعرض في هذا الفرع حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات وبالنسبة للأنشطة الأخرى.

الشكل رقم (3.2) : حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر في الفترة (2008-2012)

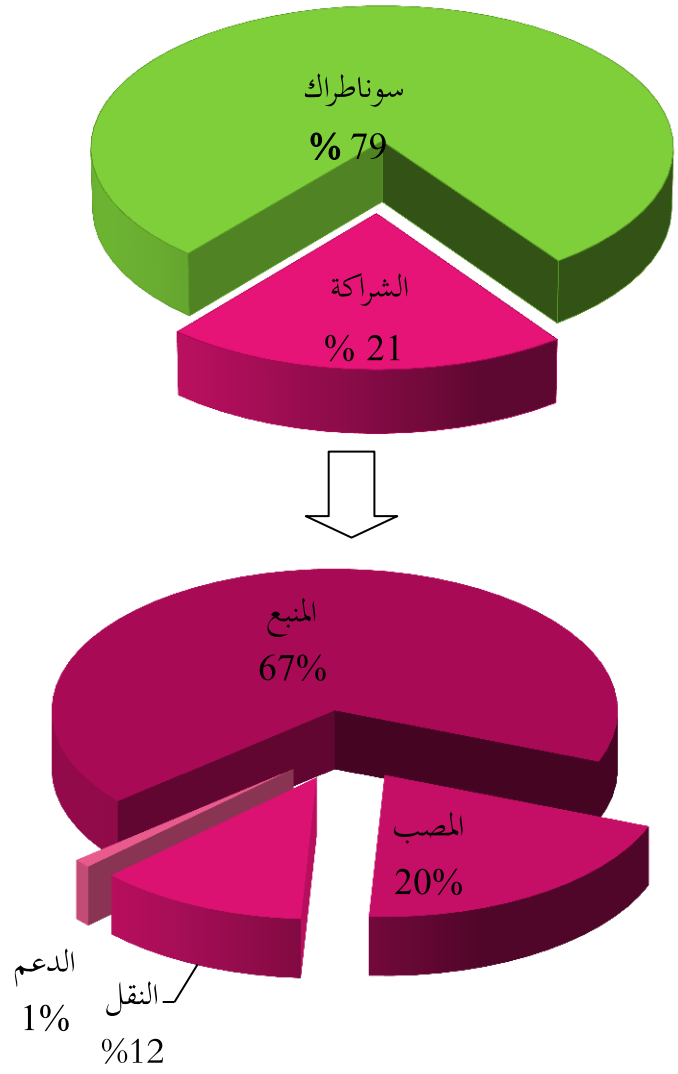

Source : Revue de sonatrach « plan de développement de sonatrach 2008-2012, Rencontre sur le Partenariat Economique entre l'Algérie et le Canada», p9

يبين لنا هذا الشكل نقطتين أساسيتين :

- نسبة الشراكة بقطاع المحروقات في الجزائر في الفترة ما بين 2008 الى 2012، 21 بالمئة ونسبة نشاط سوناطراك بقطاع المحروقات في الجزائر في نفس الفترة 79 بالمئة.
- تأخذ أنشطة المنبع من النسبة الكلية لنشاط الشريك أي من 21 بالمئة 67 بالمئة، بينما نشاط النقل 12 بالمئة، نشاط المصب 20 بالمئة، الدعم 1بالمئة.

الفرع الثاني : العقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر (عقود شراكة مع مجمع سوناطراك)

ارتأينا في هذا الفرع إلى عرض تطور العقود النفطية المبرمة في مرحلة المنبع من الصناعة النفطية

الشكل رقم (4.2) : تطور عدد العقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر 1987- 2010

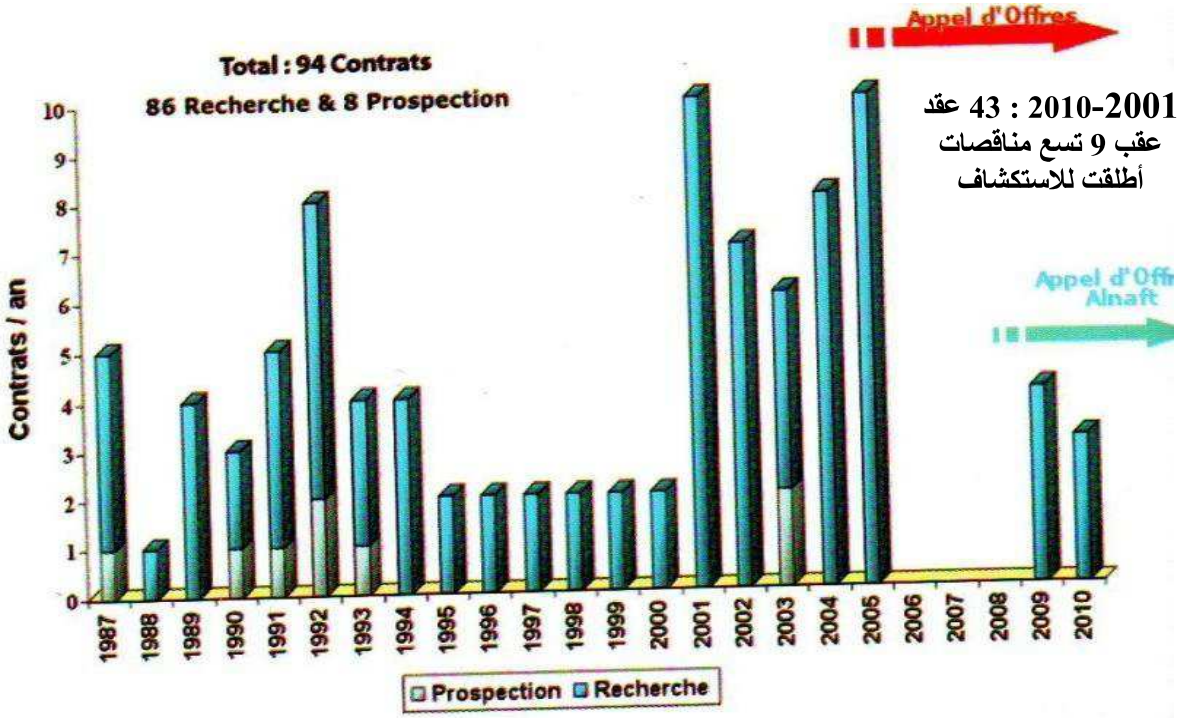

Source : Sonatrach, revue upstream news, n6, mai 2011, p14

يمثل الشكل تطور العقود المبرمة من سنة 1987 الى غاية سنة 2010، اذ نجد أنه في هذه الفترة تم ابرام 94 عقد منها 86 عقد بحث و 8 عقود تنقيب ، ما نلاحظه من هذا الشكل أن في كل فترة هناك تغيرات مختلفة مصاحبة بتغيرات قانونية و اقتصادية.

الفرع الثالث : نتائج الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب التقني لأنشطة المنبع

سنقوم في هذا الفرع بعرض نتائج الجانب التقني لأنشطة المنبع في مجمع سوناطراك من خلال الشراكة، والتي سنعرضها وفق البحث والتنقيب، الانتاج والاستخراج والاحتياط المؤكد.

أولاّ : النتائج على مستوى البحث والتنقيب

I. التكنولوجيا المستعملة :

نقصد بالتكنولوجيا المستعملة في مرحلة المنبع الطرق الجيوفيزيائية المستخدمة في البحث والتنقيب عن المحروقات، ومن أكثر هذه الطرق استعمالا الطريقة السيسميكية (sismique) وتكون بطريقتين : الطريقة السيسميكية ثنائي الأبعاد sismique a deux dimension (2D) والطريقة السيسميكية ثلاثي الأبعاد sismique a trois dimension (3D)

1. الطريقة السيسميكية ثنائية الأبعاد sismique a deux dimension (2D)

الشكل رقم (5.2) : تطور استعمال تكنولوجيا 2D خلال الفترة 1986-2011

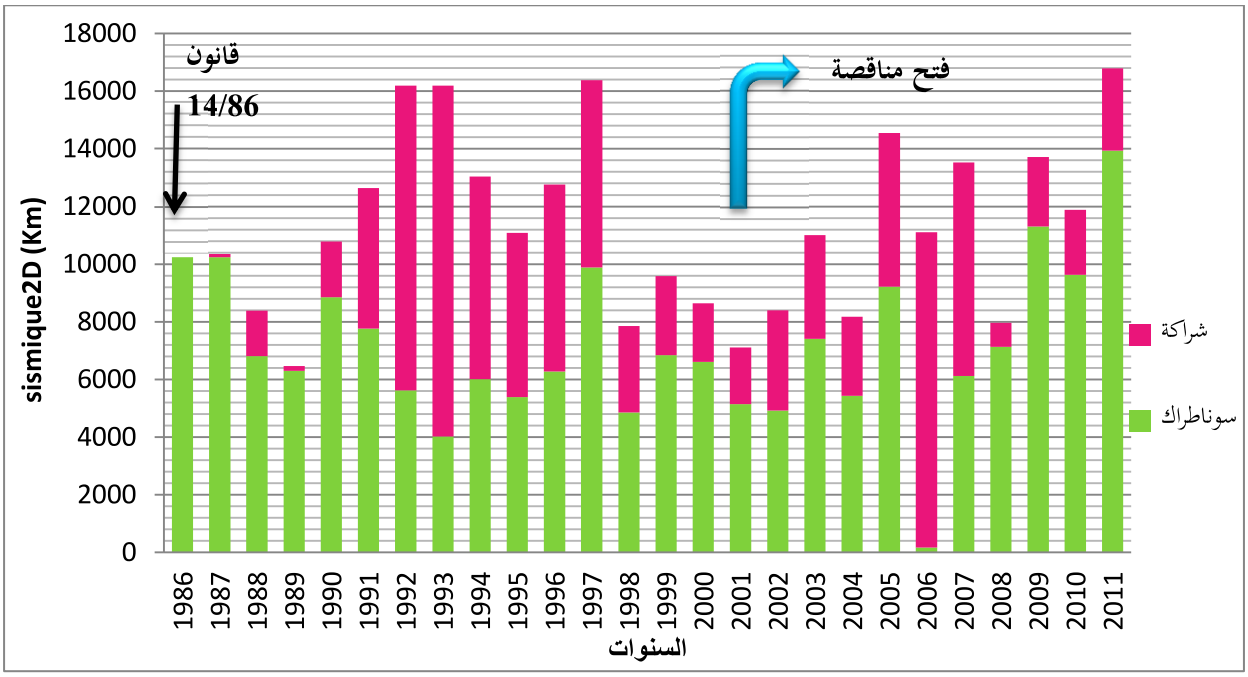

المصدر : التقارير الاحصائية السنوية لمجمع سوناطراك 2008، 2009، 2010، 2011 المتواجدة بالموقع www.sonatrach-dz.com و Ministere de l'energie et des mines, «evolution du secteur de l'energie et des mines », 1962 – 2007, edition 2008

من خلال الشكل نلاحظ أن الجزائر تستعمل تكنولوجيا 2D وهذه التكنولوجيا تستعمل من طرف سوناطراك و كذا الشريك، الا أن استعمالهم للتكنولوجيا يختلف من طرف الى آخر ومن فترة الى أخرى.

2. الطريقة السيسميكية ثلاثية الأبعاد sismique a trois dimension (3D)

الشكل رقم (6.2) : تطور استعمال تكنولوجيا 3D في الفترة 1996-2011

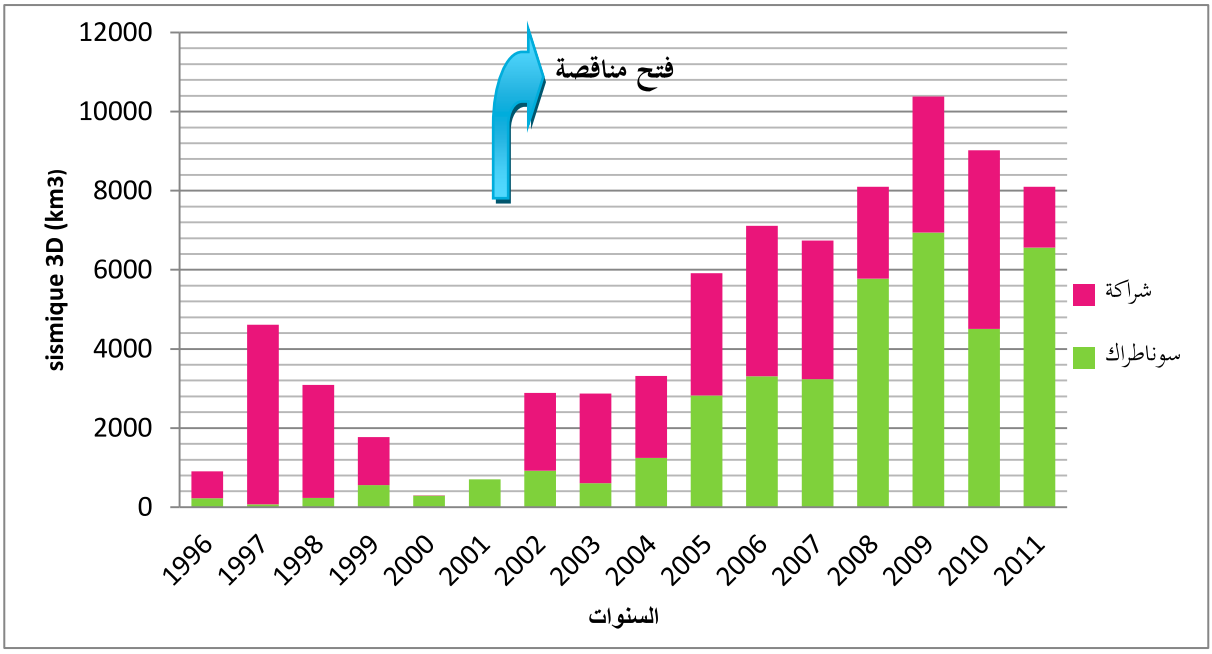

المصدر : التقارير الاحصائية السنوية لمجمع سوناطراك 2008، 2009، 2010، 2011 و Ministere de l'energie et des mines, «evolution du secteur de l'energie et des mines », 1962 – 2007, edition 2008

يبين هذا الشكل استعمال التكنولوجيا الـ 3D من طرف سوناطراك و الشريك خلال الفترة الممتدة بين 1996 و2011، نلاحظ من خلال هذا الشكل أن استعمال هذه التكنولوجيا تقريبا في تزايد مستمر وأنه في فترات يكون استعمالها من طرف الشريك أكثر من استعمالها من طرف سوناطراك وفي فترات أخرى يكون العكس.

II. الآبار المنقبة

تؤثر الشراكة على أنشطة المنبع بالضرورة على الآبار المنقبة، من خلال الشكل التالي سنعرض تطور الآبار المنقبة في مجمع سوناطراك بجهدها لوحدها والآبار المنقبة من طرف الشريك.

الشكل رقم (7.2) : تطور عدد الآبار المنقبة خلال الفترة 1986-2011

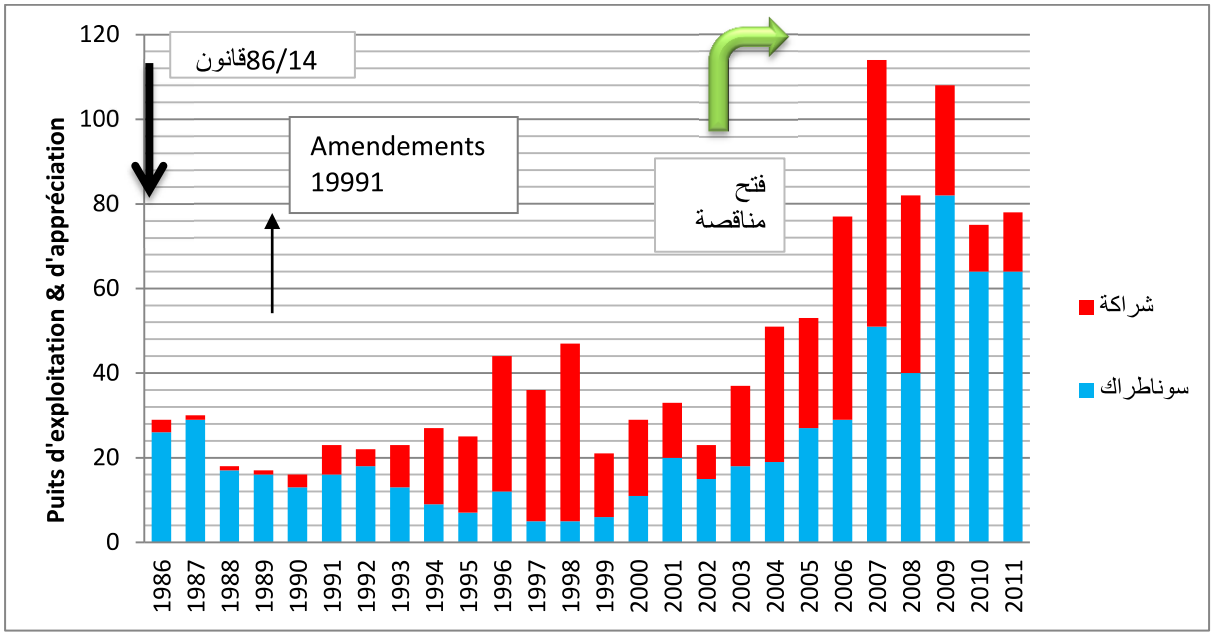

Source : http://www.sonatrach-dz.com/NEW/rapport-an.html

يبين لنا الشكل رقم (7.2) تطور عدد الآبار المنقبة من الفترة 1986 الى 2011، اذ نلاحظ أنه هناك آبار منقبة من طرف سوناطراك وآبار أخري من طرف الشريك، وكذلك كانت الآبار المنقبة في الفترة الأولى تتزايد ببطيء من 1986 الى 2001 لكن بعد هذه الفترة الى غاية 2011 تزايد عدد الآبار المنقبة بتسارع نوعا ما.

III. الآبار المكتشفة

بنفس طريقة عرض الآبار المنقبة سنحاول عرض تطور عدد الآبار المكتشفة فيما يلي :

الشكل رقم (8.2) : تطور عدد الآبار المكتشفة خلال الفترة 1986-2011

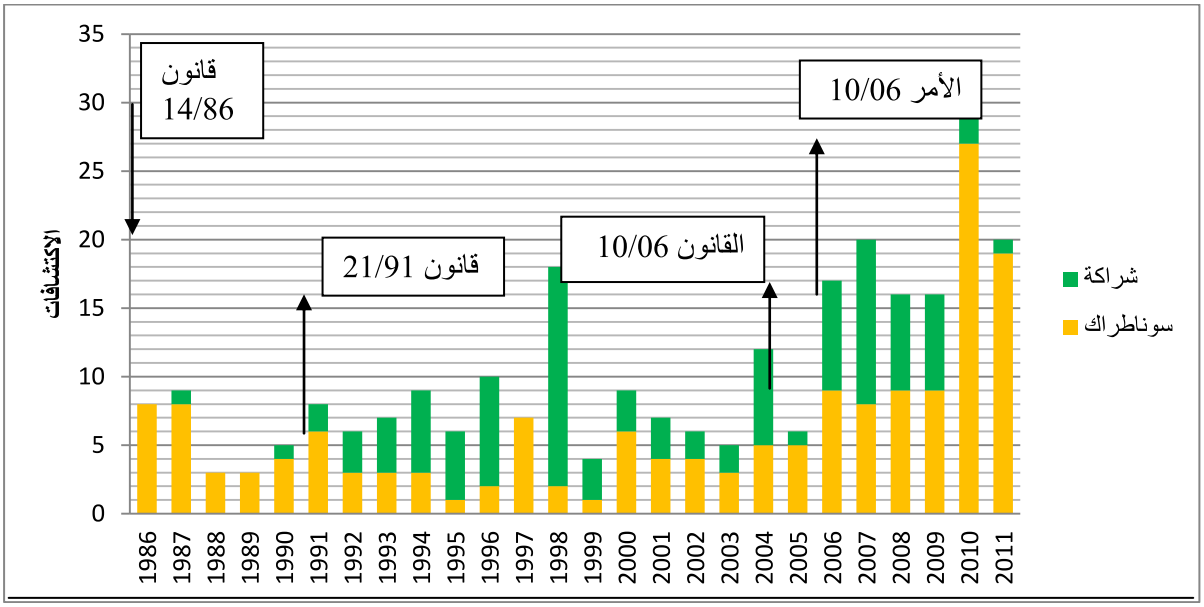

Source : http://www.sonatrach-dz.com/NEW/rapport-an.html

من خلال هذا الشكل المبين لتطور الآبار المكتشفة من الفترة 1986 الى غاية 2011 نلاحظ أن الآبار المكتشفة تغيرت من فترة الى أخرى من طرف سوناطراك والشريك، حيث نجد من سنة 1986 الى غاية 1990 تقريبا الآبار المكتشفة في هذه الفترة مكتشفة من طرف سوناطراك فقط، بينما مساهمة الشريك في الاكتشاف في هذه الفارة تقريبا معدومة.

من 1991 الى غاية 2011 نلاحظ مساهمة الشريك في الآبار المكتشفة وصلت الى 15 بئر في 1998، غير أن بعد هذه السنة تناقصت عدد الاكتشافات الكلية تم نجدها تزايدت من 2006 الى 2011، ووصلت الى ذروتها في 2010؛ 30 بئر مكتشف.

ثانيا : النتائج على مستوى الإنتاج والاستخراج

بعد عرض الآبار المنقبة والآبار المكتشفة سنقوم بعرض الانتاج الكلي للمحروقات في مجمع سوناطراك والذي يحوى على انتاج المجمع لوحده وانتاج الشريك.

الشكل رقم (9.2) : تطور إنتاج المحروقات في الجزائر 1996-2011

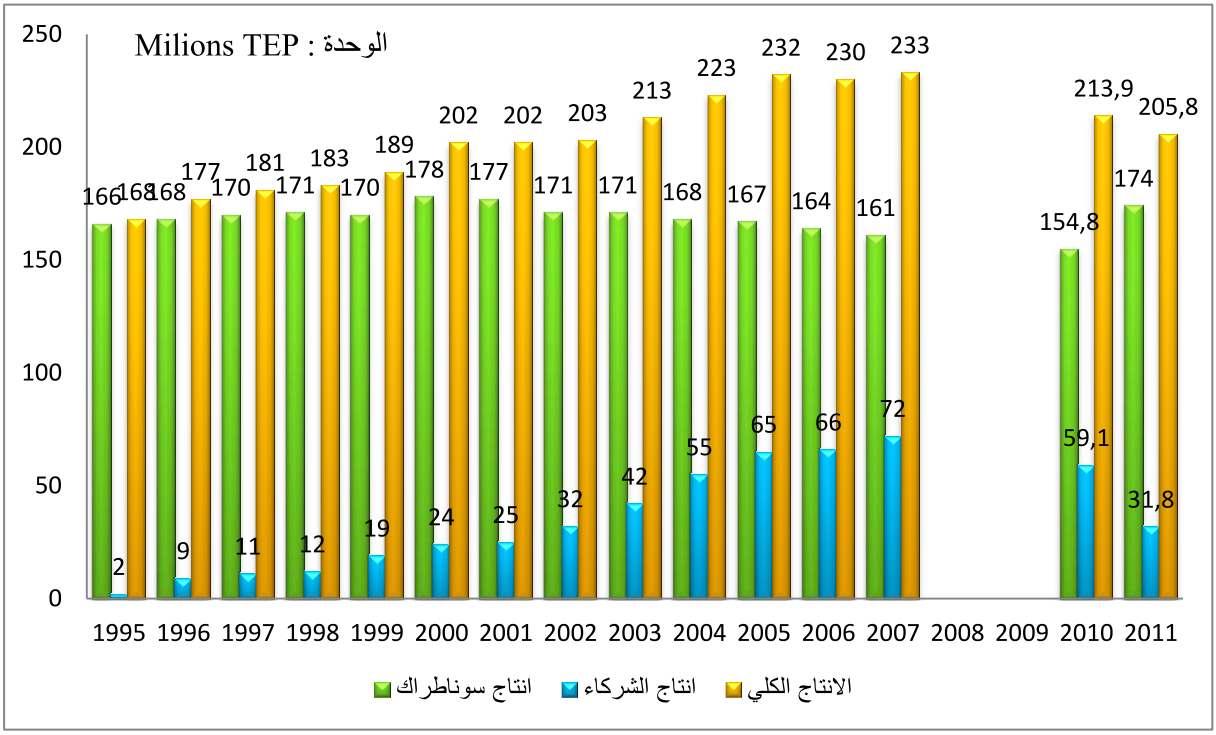

المصدر : التقارير الاحصائية السنوية لمجمع سوناطراك من 2000 إلى 2011.

من خلال ملاحظتنا للشكل (9,2) الممثل لتطور انتاج المحروقات في الجزائر، نلاحظ تزايد مستمر في كميات المحروقات المنتجة الكلية وكذا الكميات المنتجة من طرف الشريك، كما نلاحظ ثبات في كميات المحروقات المنتجة من طرف سوناطراك في الفترة الأولى و من ثم تناقص هذه الأخيرة.

ثالثا : النتائج على مستوى الاحتياطي المؤكد للمحروقات

لابد وأن يظهر أثر الشراكة في أنشطة المنبع على الاحتياطي المؤكد، كونه هو الاحتياط النتاج بعد عملية الانتاج والاستخراج والذي يتواجد في المكامن النفطية. يمكننا عرضه فيما يلي :

الشكل رقم (10.2) : تطور الاحتياط المؤكد للنفط الخام من 1986-2010

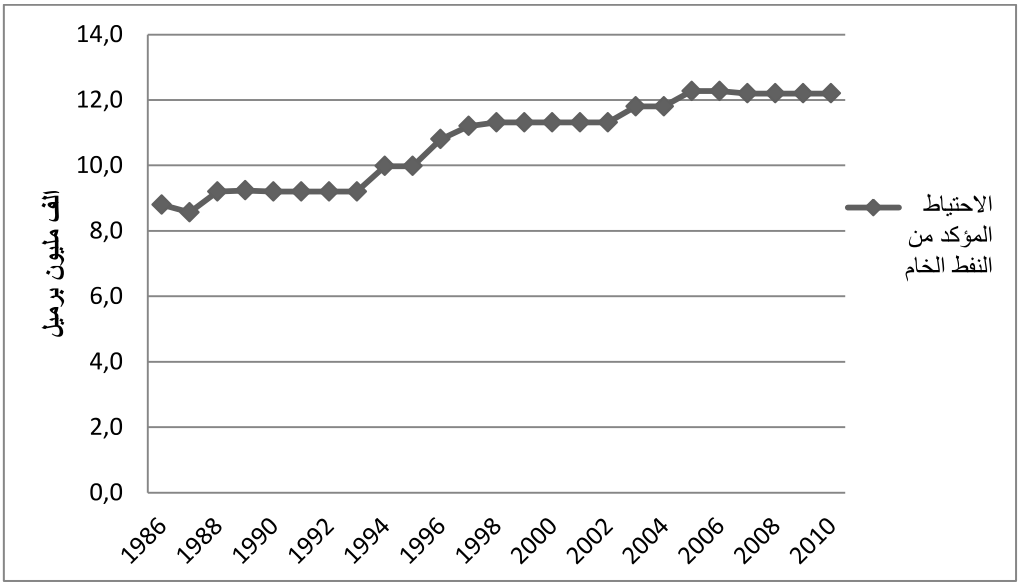

Source : BP Statistical Review of World Energy June 2011

الشكل رقم (11.2) : تطور الاحتياط المؤكد الغاز الطبيعي من 1986-2010

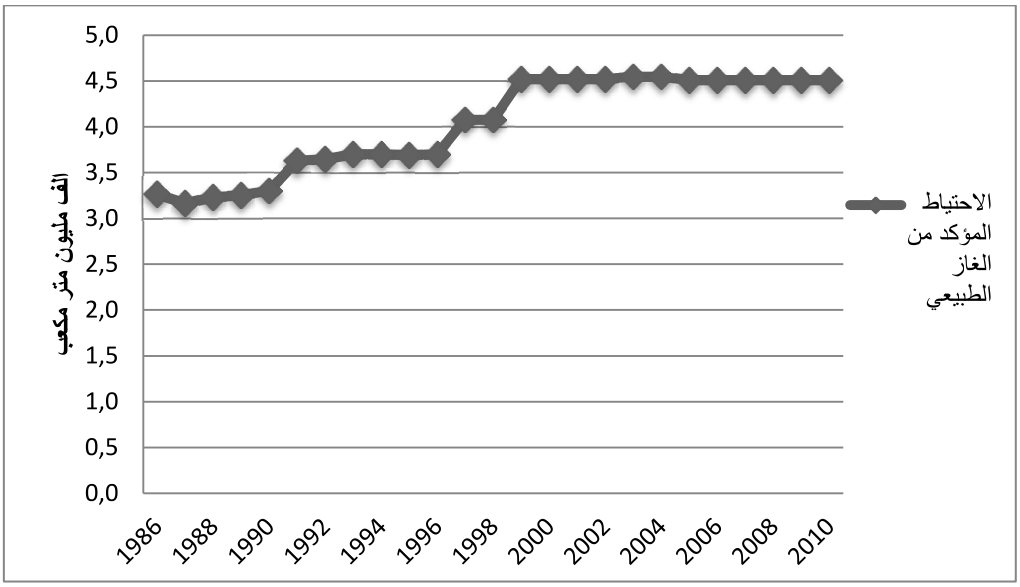

Source : BP Statistical Review of World Energy June 2011

من خلال ملاحظتنا للشكلين (10.2) و (11.2) الممثلان للاحتياط المؤكد من النفط الخام والغاز الطبيعي على التوالي نجد أن احتياط كل منهما في تزايد مستمر منذ سنة 1986 الى غاية 2010 وما نلاحظه أكثر أن احتياط الغاز المؤكد كان نسبة تزايده كبيرة في سنة 1991.

الفرع الرابع : نتائج الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب المالي لأنشطة المنبع

تتمحور نتائج تطبيق الشراكة على أنشطة المنبع ماليا في مقدار انتاج قطاع المحروقات والذي نمثله من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (13.2) : مقدار انتاج المحروقات 1986-2011

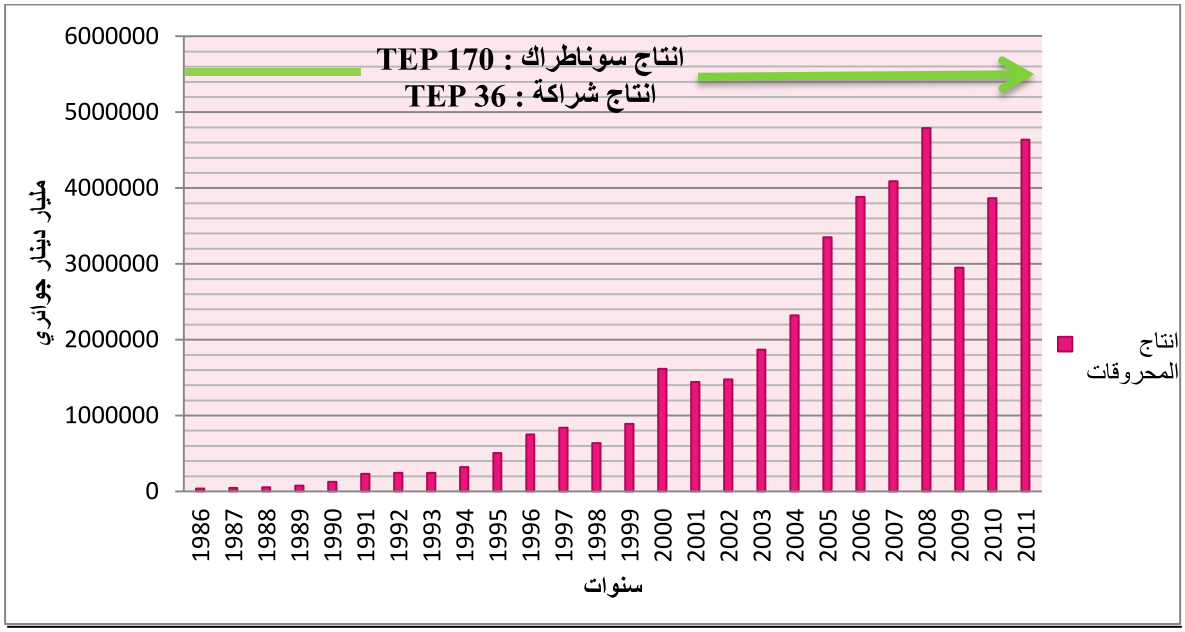

المصدر : اعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصاء من 1986 إلى2009.

نلاحظ من الشكل الممثل لمقدار انتاج المحروقات في الجزائر أنه في تزايد مستمر من 1986 الى غاية 2011.

المطلب الثاني : المناقشة

سنتطرق في هذا المبحث إلى مناقشة النتائج التي توصلنا اليها فيما سبق من خلال تحليلها وتفسيرها، ربطها بالفرضيات ومقارنتها.

الفرع الأول : حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر

من خلال الشكل رقم 3.2 المتمثل في حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات نجد في الفترة الممتدة بين 2008-2012 أي في مدة أربعة سنوات نسبة مساهمة الشريك في هذا القطاع 21 بالمئة من إجمالي النشاط فيه ومن هذه النسبة 67 بالمئة خاصة بالشراكة في أنشطة المنبع فقط، وهذا ما يبرز أهمية هذه الأنشطة في الصناعة النفطية ويثبت صحة فرضيتنا التي تقول أن "أنشطة المنبع المحرك الأساسي في استقطاب الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر".

الفرع الثاني : العقود المبرمة في مرحلة المنبع

من خلال الشكل رقم 4.2 المتمثل في العقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر، من سنة 1987 أي منذ بدء تطبيق قانون 14/86 إلى غاية 2010، يمكننا القول اجمالا أنه في فترة لا تتجاوز 23سنة (1987-2010)، تم إبرام 94 عقدا منها 86 عقد للبحث وثمانية عقود للتنقيب، ومع تطبيق مبدأ المناقصات المفتوحة في 2001؛ تم ابرام 43 عقد شراكة في الفترة 2001-2010 عقب تسع مناقصات أطلقت للاستكشاف[1]. وعن طريق التمعن والتدقيق في هذه الفترة يمكننا تسجيل أهم النقاط التالية:

- شهدت الفترة (1987-1990) تذبذب لعدد العقود المبرمة اذ نجده في سنة 1987 خمس عقود منها عقد واحد للتنقيب، وفي سنة 1988 عقد واحد للبحث ويليها أربعة عقود للبحث في سنة 1989، وهذا مباشرة بعد إصدار قانون 14/86 الذي حاول فتح المجال للشراكة في البحث والتنقيب إلا انه ابقي علي احتكار المكامن المكتشفة (القديمة) ومكامن الغاز من طرف الشركة الوطنية سوناطراك، أي أن فتح المجال للشراكة كان محدود ومقيد، ضف إلى ذلك ارتباط الشريك الأجنبي بشركة سوناطراك التي احتكرت النشاط باعتبارها مالكة السندات المنجمية (أي لا يمكن للشريك المباشرة في عملية الاستغلال إلا بالشراكة مع شركة سوناطراك).

[1] البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، **حصيلة قطاع الطاقة والمناجم (1962–2010)**، تاريخ الاقتباس 23 ماي 2013 الساعة 23:15، http://www.djazair50.dz/?%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9.

- (1991-1992) : نلاحظ في هذه الفترة تزايد واضح لعدد العقود المبرمة حيث تمثلت في ثمانية عقود منها عقدان للتنقيب في سنة 1992 وهذا راجع لفتح مجال الشراكة ليشمل حقول النفط والغاز والحقول القديمة والجديدة، وهذا نتيجة تعديل القانون 14/86 بالقانون21/91.

- (1993-2000) : رغم التعديلات القانونية التي وردت في قطاع المحروقات، إلا انه في هذه الفترة نلاحظ تراجع في عدد العقود المبرمة، وهذا راجع للعشرية السوداء التي مرت بها الجزائر آنذاك نظرا للظروف السياسية الحرجة التي هددت الاستثمارات الأجنبية بالتقلص.

- (2001-2005) : في هذه الفترة نلاحظ ارتفاع في عدد العقود المبرمة لتصل إلى الذروة (عشرة عقود) في كل من سنة 2001 وسنة 2005، والذي كان نتيجة تطبيق مبدأ المناقصات المفتوحة واستمر إلى غاية 2005 أين تم العمل بالقانون 07/05 وما تضمنه من بنود لشبه الانفتاح الكلي على الشراكة، والذي أوكلت فيه مهمة منح العقود إلى الجهاز المنشأ ألا وهو الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط). حيث كان عدد العقود المبرمة في أول مناقصة ضمن قانون الإصلاحات الجديدة – قانون 07/05- خمسة عقود.

- (2009-2010) : عودة تناقص العقود المبرمة أربعة عقود في 2009 وثلاثة عقود في 2010 مما يثبت ما قدمه الأمر 10/06 من تعديلات جوهرية علي قانون 07/05 التي أصبحت مماثلة لقانون 21/91 أي تراجع الانفتاح الشبه الكلي على الشراكة الأجنبية الذي أرجع نسبة الشراكة لسوناطراك 51 بالمئة ولا تتعدى نسبة مشاركة الشريك الأجنبي 49 بالمئة.

وبناء على ما سبق نجد أن تغير نوع العقود النفطية وتغير مضمون المنظومة القانونية المتعلقة بأنشطة المنبع ينعكس مباشرة على عدد العقود المبرمة في هذه الأنشطة، وهذ ما يؤكد لنا صحة الفرضية التي تقول : "تعد المنظومة القانونية الجزائري أحد أهم العوامل في استقطاب الشراكة في قطاع المحروقات".

الفرع الثالث : الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب التقني لأنشطة المنبع

بعد دراسة كل من حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات وتطور العقود المبرمة في أنشطة المنبع سنحاول اظهار أثر الشراكة على الجانب التقني لأنشطة المنبع.

أولاّ : مرحلة البحث والتنقيب

بعد عرض النتائج التي تمس أنشطة البحث والتنقيب سنحاول مناقشتها فيما يلي :

I. التكنولوجيا المستعملة

1. الطريقة السيسميكية ثنائية الأبعاد sismique a deux dimension (2d) : من خلال ملاحظتنا للشكل رقم 3.2 المتمثل في تطور استعمال تكنولوجيا 2D في الجزائر يمكننا تلخيص النقاط التالية :

- الفترة (1986-1990) : نلاحظ في هذه الفترة استعمال تكنولوجيا المسح السيسميكي 2D في مساحات صغيرة نوعا ما، وكذلك نلاحظ أن هذه المساحات معظمها بمجهود مجمع سوناطراك وهذا ما نلاحظه في سنة 1988 حيث استخدمت سوناطراك تقنية 2D في 6500 كلم بينما المساحة المستخدمة عن طريق الشراكة أو من طرف الشركاء هي 1010 كلم؛ وهذا نتيجة لما تضمنه قانون الإصلاحات 14/86 والذي أبقى على احتكار الدولة لحقول الغاز والمكامن القديمة، أي ليس من حق الشريك الأجنبي الانتفاع من مساحات حقول الغاز والحقول القديمة ، وهذا ما أدى إلى عزوف الشركات الأجنبية عن استخدام المسح السيسميكي 2D.

- الفترة (1991-2004) : عرف النشاط الجيوفيزيائي انتعاشا ملحوظا في هذه الفترة وهذا ما نلتمسه في كل من سنوات 1991، 1992 و1997 حيث نلاحظ في هذه السنوات وصول استخدام تقنية 2D إلى أكثر من 16000 كلم لتصل إلى ذروتها في سنة 1997، وهذا كنتيجة لزوال القيود الذي فرضها القانون 16/86 على الشركاء الأجانب بصدور القانون 21/91، هذا الأخير الذي لم يستثني لا الغاز الطبيعي ولا الآبار القديمة من امكانية استغلال الأجانب لهما، ويعود هذا الانتعاش بتبني نظام المناقصات المفتوحة في سنة 2001.

- الفترة (2005-2006) : نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع المساحات المنقبة بتقنية 2D من طرف الشركاء اذ نجدها 1300 كلم في سنة 2006، وهذا نتيجة التأثر الايجابي للقانون 07/05 الذي قام بالانفتاح

الكلي عن الشراكة الأجنبية والذي جعل نسبة مساهمة الشريك واستفادته تتجاوز 70 في المئة، كما أسهمت صيغة عقود تقاسم الإنتاج في تحقيق مثل هذه النتائج.

- الفترة (2007-2008) : نلاحظ في هذه الفترة تناقص المساحة المنقبة باستخدام تقنية 2D حيث نجدها في سنة 2007 حوالي 14000 كلم بينما في سنة 2008 انخفضت إلى 8000 كلم، أي انخفاض بنسبة 45 بالمئة، هذا اجمالا وبالنسبة للمساحات المنقبة بتقنية الـ 2D الخاصة بالشركاء نجدها في سنة 2007؛ 65000 كلم وبمرور سنة واحدة انخفضت المساحة لتصل إلى 1000 كلم فقط، وهذا ما يجعلنا نلاحظ أكثر أن الانخفاض في هذه الفترة مس الشركاء الأجانب بشكل كبير وأساسي، وهذا راجع إلى صدور الأمر 10/06 المعدل والمتمم لقانون 07/05 الذي كبح الانفتاح الكلي على الشراكة من خلال الغاء عقود الامتياز الحديث والابقاء على عقود الخدمات وعقود تقاسم الإنتاج هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الأزمة المالية العالمية التي مست بشكل أساسي اقتصاد الدول الأوروبية والتي تمثل لدولة الجزائر أهم الشركاء المتعاقدة معهم.

- الفترة (2008-2011) : نلاحظ في هذه الفترة عودة تصاعد الأعمدة البيانية أي عودة انتعاش المساحات المنقبة بطريقة السيسميك 2D، من 8000 كلم في سنة 2008 إلى غاية 16500 كلم في سنة 2011، وهذا راجع إلى عودة انتعاش الاقتصاد العالمي واقتصاد الجزائري لتنحي الازمة المالية العالمية.

2. الطريقة السيسميكية ثلاثية الأبعاد sismique a trois dimension (3d)

من خلال الشكل 6.2 الممثل لتطور استعمال تكنولوجيا 3D في الفترة 1996-2009 وبالإضافة إلى التحليل السابق نسجل النقاط التالية :

- نلاحظ أن الطريقة السيسميكية ثلاثية الأبعاد sismique a trois dimension (3d) ظهرت في الجزائر في سنة 1996 أي بعد ظهور قانون 21/91 الذي فتح المجال للشراكة للقيام بأنشطة البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها في كل من مكامن النفط والغاز القديمة والجديدة. وما يثبت أن عن طريق الشراكة يتم نقل التكنولوجيا أي بفتح المجال للشركاء الاجانب للنشاط في قطاع المحروقات وفي مرحلة المنبع يجلب الشريك التكنولوجيا المتطورة للدولة الجزائر (مجمع سوناطراك).

- كذلك نلاحظ أن من سنة 1996 إلى غاية سنة 2011 تزايد مستمر في المساحات المنقبة بتقنية sismique a trois dimension (3d) لتصل إلى ذروتها في سنة 2009 (10200 كلم^3)

II. عدد الآبار المنقبة :

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم 7.2 والمتمثل في تطور عدد الآبار المنقبة خلال الفترة 1986-2011 نسجل النقاط التالية :

- الفترة(1986-1990) : نلاحظ في هذه الفترة تناقص في عدد الآبار المنقبة بعد أن كانت نسبيا ثابتة في سنتي 1986 و1987؛ اذ نجدها في سنة 1987 (30 بئر منقب) بينما في سنة 1990 (16 بئر منقب)، كذلك نلاحظ هذا التناقص كان من طرف الشركاء اذ نجد في 1987، ثلاثة آبار منقبة عن طريق الشراكة بينما في سنة 1990بئر واحد منقب؛ ويعود هذا إلى تناقص عدد العقود المبرمة بين سوناطراك والشريك الأجنبي والذي هو راجع بالأساس إلى صدور قانون 14/86 الذي قيد مجال الشراكة، حيث يمكن للشريك أن يشارك في المكامن الجديدة ومكامن النفط فقط.

- الفترة (1990- 2004) : نلاحظ في هذه الفترة تزايد عدد الآبار المنقبة من 16 بئر منقب في سنة 1990 إلى غاية 51 بئر منقب في سنة 2004 أي زيادة بحوالي 70 بالمئة، وهذا راجع لزيادة عدد العقود المبرمة وكذا زيادة المساحات المنقبة بتقني الـ 2D وتقنية الآبار المنقبة بتقنية 3D والذي هو بالأساس نتيجة صدور قانون 21/91 المعدل والمتمم لقانون 14/86 الذي فتح مجال الشراكة ليشمل الآبار القديمة ومكامن الغاز الطبيعي وكذا تطبيق مبدأ المناقصات المفتوحة منذ سنة2001.

- الفترة (2005-2007) : نلاحظ تزايد كبير في عدد الآبار المنقبة ليصل إلى ذروته في سنة 2007 ليصل إلى 114 بئر منقب، وهذا راجع للانفتاح الشبه كلي على الشراكة من خلال تبني عقود الامتياز الحديثة التي تمنح الشريك مساهمة بنسبة 51 بالمئة.

- الفترة (2008-2011) : تذبذب في عدد الآبار المنقبة في هذه الفترة وهذا نتيجة للظروف الاقتصادية العالمية؛ ظهور الأزمة المالية العالمية التي أخلت الاقتصاد العالمي وكذا نتيجة صدور الأمر 06/ 10 الذي

ألغى عقود الامتياز الحديثة وأرجع نسبة سوناطراك 51 بالمئة على الأقل ونسبة الشريك 49 بالمئة على الأكثر وهو ما أدى إلى تراجع عدد الآبار المنقبة.

III. عدد الآبار المكتشفة :

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم 8.2 المتمثل في تطور عدد الآبار المكتشفة في الجزائر من 1986 إلى 2011

يمكننا تسجيل النقاط التالية :

- الفترة 1986-1990 : نلاحظ في هذه الفترة تذبذب في عدد الآبار المكتشفة وكذلك نلاحظ تقريبا انعدام الاكتشافات من طرف الشركاء، وهذا راجع لكبح مجهودات الشركاء من خلال قانون 14/86 الذي قيد مجال الشراكة في الآبار الجديدة والآبار النفط فقط.

- الفترة 1990- 2005 : سجلت هذه الفترة تزايد في عدد الآبار المكتشفة في السنوات الأولى خاصة من طرف الشركاء، حيث نجد في سنة 1990 اكتشاف واحد فقط من طرف الشركاء بينما في سنة 1998 نجد الآبار المكتشفة من طرف الشركاء حوالى 16 بئر مكتشف؛ وهذا راجع للتعديلات التي قدمها قانون 21/91 التي فتح مجال للشراكة ليشمل الآبار القديمة وآبار الغاز الطبيعي، والتي من خلال هذه التعديلات أدت إلى زيادة جهود المشاركين الأجانب في عمليات الاستكشاف في كل الآبار. كذلك نلاحظ بعد هذه الفترة تناقص نوعا ما في عدد الاكتشافات خاصتا تلك التي من طرف شركاء مجمع سوناطراك، وهذا نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة –العشرية السوداء– التي أدت إلى نقص في ابرام عقود الشراكة والتي بدورها أثرت على عدد الاكتشافات.

- الفترة (2006-2007) : نلاحظ في هذه الفترة عودة تزايد في عدد الآبار المكتشفة من 6 آبار مكتشفة في سنة 2005 إلى 20 بئر مكتشف في سنة 2007، وهذا نتيجة لزيادة عدد العقود المبرمة وكذا زيادة كل من عدد المساحات المنقبة بتقنية الـ2D ، تقنية 3D وزيادة عدد الآبار المنقبة؛ وهذا راجع لظهور قانون 07/05 الذي قام بالانفتاح الشبه كلي على الشراكة وتبنيه لعقود الامتياز الحديث الذي منح

للشريك الأجنبي نسبة مشاركة لا تقل عن 51 بالمئة، والتي بدورها زاد عدد العقود المبرمة ز من ثمة زيادة عدد الاكتشافات النفطية.

- الفترة (2007-2009) : نلاحظ في هذه الفترة تناقص في عدد الآبار المكتشفة من 20 بئر مكتشف في سنة 2007 إلى 16 بئر مكتشف في سنة 2009 وهذا راجع إلى صدور الامر 10/06 المعدل والمتمم لقانون 07/05 الذي ألغي عقود الامتياز الحديثة وأبقى على عقود الخدمات وعقود تقاسم الإنتاج والتي عادت نسبة مشاركة الشريك الأجنبي 49 بالمئة على الأكثر بعد أن كانت لا تقل عن 51 بالمئة، كذلك ما ازداد حدة الأزمة المالية العالمية 2007-2008 التي مست الاقتصاد العالمي.
- الفترة (2009-2011) : عودة تزايد في عدد الاكتشافات لتصل في سنة 2010 إلى ذروتها 29 اكتشاف وهذا نتيجة زيادة عدد الآبار المنقبة وزيادة التكنولوجيا المستعملة وكذا تنحي الأزمة المالية العالمية التي عرقلت النشاط في قطاع المحروقات.

ثانيا: مناقشة إنتاج المحروقات

من خلال الشكل رقم (9.2) تطور إنتاج النفط في الجزائر من سنة 1995-2010، الذي يمثل نتائج أخر نشاط في مرحلة المنبع أي حوصلة مختلف نشاطات السابقة، يمكننا ادراج النقاط التالية :

- على طول فترة 1995-2010 نلاحظ أن انتاج الكلي للمحروقات في تزايد مستمر، بوتيرة منخفضة؛

- كذلك نلاحظ أن انتاج المحروقات من طرف مجمع سوناطراك تقريبا في نفس المستوى حيث يتراوح بين TEP 179 إلى Million TEP 171، الاّ أن انتاج المحروقات من طرف الشركاء في تزايد مستمر رغم أن كمية الانتاج الشركاء قليلة بالنسبة للكمية المنتجة من طرف مجمع سوناطراك، وهذا التزايد نجده بوتيرة مماثلة لوتيرة تزايد الانتاج الكلي للمحروقات؛ على سبيل المثال نجد من سنة 2002 إلى2003 زادت كمية انتاج المحروقات من طرف الشركاء من32 Million TEP إلى42 Million TEP أي زيادة بنسبة 24 بالمئة وفي نفس المدة زادت كمية انتاج الكلية للمحروقات من Million TEP 202 إلى 203 من32Million TEP أي بنفس نسبة تزايد انتاج الشركاء 23 بالمئة، وهو ما يثب أن تزايد الانتاج الكلي للمحروقات مصدره تزايد انتاج الشركاء، وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا التي تقول أن

الشراكة الخاصة بأنشطة المنبع تساهم في زيادة انتاجية مجمع سوناطراك من حيث الجانب التقني لمرحلة المنبع.

ثالثا : مناقشة نتائج الاحتياط المؤكد

من خلال ملاحظة نتائج الاحتياط المؤكد من النفط الخام والغاز الطبيعي والذي يمثلان الشكلان (10.2) و(11.2) نجد أن منذ سنة 1986 إلى غاية 2010 الاحتياط المؤكد من المحروقات في تزايد مستمر خاصتا بعد سنة 1991 نجد أن وتيرة الزيادة ارتفعت خاصتا بالنسبة لاحتياط الغاز الطبيعي اذ نجده قبل هذه السنة ثابت في قيمة 3.3 الف مليون متر مكعب، بينما ومباشرة بعد هذه الفترة نجده تزايد إلى 3.6 ألف مليون متر مكعب في 1992 ومن ثم إلى 4.1 في 1997 وهكذا ....، وهذا يعود إلى صدور قانون 21/91 الذي فتح مجال للشراكة في الآبار القديمة وآبار الغاز بعد أن كانت محتكرة من طرف سوناطراك الذي أدى الى زيادة عدد الآبار المكتشفة و عليه زادت كمية الاحتياط المؤكد لكل من النفط الخام والغاز الطبيعي.

هذه النتائج السالفة الذكر تعتبر مؤشر قوي لإثبات أن الشراكة في قطاع المحروقات في أنشطة المنبع تساهم في تطوير هذه الأخيرة والتي تثبت فرضيتنا التي تقول "تساهم الشراكة في قطاع المحروقات في أنشطة المنبع في زيادة الاحتياطات المؤكدة من المحروقات."

الفرع الرابع : الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب المالي لأنشطة المنبع

بعد تحليل وتفسير نتائج الجانب التقني لأنشطة المنبع واثبات صحة كل من الفرضية الأولى، الثانية والثالثة سنحاول تحليل وتفسير نتائج الجانب المالي التي تمس مرحلة المنبع ومن ثم اختبار صحة الفرضية الأخيرة.

من خلال الشكل 10.2 الممثل لمقدار انتاج المحروقات من 1986 إلى2011 نلاحظ تزايد مستمر في قيمة انتاج المحروقات طيلة الفترة الممتدة من 1986 إلى 2011، إلى أن وصلت إلى ذروتها في 2008 (4791123.1 مليار دينار جزائري)، وهذا راجع إلى التزايد المستمر لكمية المحروقات المنتجة في نفس الفترة والتي ساهم في زيادتها الشركاء لمجمع سوناطراك. وهو ما يزيد من اثبات صحة فرضيتنا التي تقول ان الشريك لمجمع سوناطراك يساهم في زيادة وتطوير مرحلة المنبع ماليا.

المطلب الثالث : الاستنتاج وحوصلة الدراسة

ان تأثير الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع يتجلى من خلال عدد العقود المبرمة، التكنولوجيا المستعملة، الآبار المنقبة، عدد الاكتشافات، عدد الآبار المنقبة، كمية المحروقات المنتجة وقيمة هذا الانتاج، ومن خلال تحليل الملاحظات المستخرجة من شبكة التحليل نجد أن الشراكة في قطاع المحروقات في مرحلة المنبع بالتحديد تؤدي دورا مهما في المساهمة في مختلف أنشطة المنبع. ولتوضيح أكثر لأثر الشراكة على أنشطة المنبع ارتأينا إلى وضع الشكل التالي :

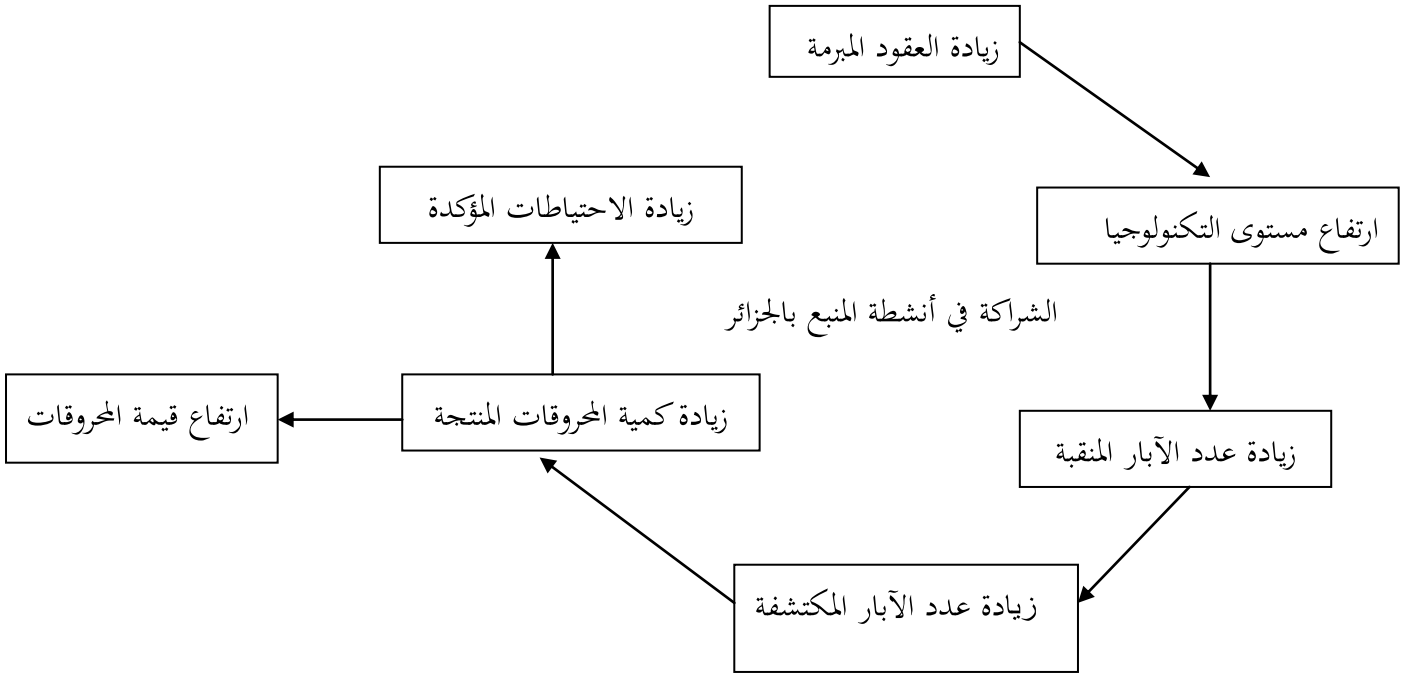

من خلال الشكل وبالإضافة إلى ما توصلنا اليه سابقا يمكننا استنتاج ما يلي :

- تتمثل سياسة الجزائر في استقطاب الشراكة في مرحلة المنبع في اصدار قوانين ومراسيم تسعى من خلالها إلى زيادة عدد الشركاء؛
- تستقطب أنشطة المنبع الشراكة في قطاع المحروقات حيث تزيد نسبة الشراكة في مرحلة المنبع بالنسبة للمراحل الأخرى؛
- ترتفع العقود النفطية المبرمة في مرحلة المنبع وفق المنظومة القانونية؛

- تزيد الشراكة في مرحلة المنبع من مستوى التكنولوجيا المستعملة في الدراسة الجيوفيزيائية والتي تساعد على معرفة أماكن تواجد النفط، ونلتمس هذه الزيادة خاصتا بعد فتح المجال للشراكة في سنة 1991؛
- تساهم الشراكة في زيادة عدد الآبار المنقبة والمكتشفة؛
- تساهم الشراكة بشكل كبير وأساسي في زيادة كميات المحروقات المنتجة والتي بدورها تزيد في قيمة انتاج المحروقات.

خلاصة :

لقد قمنا في بداية هذا الفصل عرض للطريقة والأدوات المستخدمة في دراستانا ومن ثم قمنا بعرض نتائج تحليل أثر الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع في مجمع سوناطراك الممثلة لدولة الجزائر في هذا القطاع، من خلال عرض مجموعة من الاحصائية الممثلة لمؤشراتنا التقنية والمالية ومناقشتها، وفي الأخير استخلصنا أن تطبيق الشراكة في قطاع المحروقات في مرحلة المنبع من الصناعة النفطية بالجزائر تساهم في زيادة وتطور مختلف نشاطات أنشطة المنبع.

الخاتمة

ما شهده العالم من تطورات تكنولوجية وتقنيات متطورة، مست مختلف القطاعات والصناعات، وقطاع النفط على وجه الخصوص اذ نجد هذه التقنيات المتطورة ملكا للدول المتقدمة عكس الدول المالكة للنفط التي تفتقر لهذا النوع من التكنولوجيا مما يجعلها تنتهج سياسة الشراكة لتطوير قطاعها النفطي.

في هذا الاطار سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الاحاطة بالشراكة في أحد القطاعات الاقتصادية وهي "**الشراكة في قطاع المحروقات**"، والتركيز على أولى مراحل الصناعة النفطية وهي "**مرحلة المنبع**"، والتي بإمكانها إحداث مساهمات في تطبيقها على هذه المرحلة، وكمحاولة منا قمنا بدراسة هذا المجال، بالتعرف على الإطار العام للشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر، وكذا كيفية الاستفادة منها في أنشطة المنبع، حيث قمنا بدراستنا تحت عنوان : "**الشراكة في قطاع المحروقات وأثرها على أنشطة المنبع في الجزائر**". والتي احتوت على جانبين نظري وتطبيقي من أجل الإحاطة بالإشكالية البحث والتساؤلات المرفقة لها.

ففي الشق النظري حاولنا الإلمام بإشكالية البحث بتناولنا لمبحثين، المبحث الأول تضمن مفاهيم عامة حول الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر وأنشطة المنبع وموقع هذه الأخير من الشراكة. أما المبحث الثاني تناولنا أهم الدراسات السابقة التي قامت عليها دراستنا.

أما الجزء التطبيقي حاولنا إحاطته بمبحثين، ركزنا في المبحث الأول على طريقة انجاز الدراسة وأدوات المستخدمة لإنجازها، والمبحث الثاني عرضنا نتائج دراستنا ومناقشتها، والمتمحورة في نتائج مجمع سوناطراك وفق الشراكة النفطية في الفترة 1986-2011.

نتائج الدراسة :

- تسعى الجزائر إلى تبني سياسة الشراكة في قطاع المحروقات منذ سنة 1986 وذلك وفق منظومة قانونية؛
- تستقطب أنشطة المنع في قطاع المحروقات الشراكة بنسبة عالية؛
- تساهم الشراكة في قطاع المحروقات في زيادة وتطوير أنشطة المنبع تقنيا وماليا؛
- يزداد الاحتياط المؤكد من المحروقات من خلال الانفتاح على الشراكة.

بعد عرض هذه الاستنتاجات الممثلة لبحثنا ومقارنتها باستنتاجات الأبحاث السابقة، نجد أن معظمها متوافقة سواء كان في مجمع سوناطراك المتعلق بقطاع المحروقات أو مجمع اخر.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : " تعد المنظومة القانونية الجزائرية أحد أهم العوامل في استقطاب الشراكة في أنشطة المنبع" توصلنا من خلال الدراسة النظرية للفصل الأول الى الاتفاق مع مضمون هذه النظرية، حيث أعطينا في الفصل الأول مجمل القوانين والتشريعات التي اطرت الشراكة في مرحلة المنبع، والتي من خلالها تتحكم الجزائر في الشراكة.

الفرضية الثانية : "تعد أنشطة المنبع المحرك الأساسي في استقطاب الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر" من خلال النتائج التي توصلنا اليها أثبتنا أن أنشطة المنبع هي التي تستحوذ على حصة الأسد من الشراكة.

الفرضية الثالثة : "تساهم الشراكة في مرحلة المنبع لقطاع المحروقات في تحسين انتاجية مجمع سوناطراك في الجانب التقني والمالي لأنشطة المنبع"، بعد عرض نتائج دراستنا وتحليلها أكدنا بأن الشراكة في قطاع المحروقات تساهم في تطوير أنشطة المنبع الضاهرة في زيادة التكنولوجيا وارتفاع مستويات مختلف نشاطات هذه الأخيرة.

الفرضية الرابعة : "تساهم الشراكة في قطاع المحروقات في أنشطة المنبع بالجزائر في زيادة الاحتياطات المؤكدة من المحروقات" أكدنا وأثبتنا صحة هذه الفرضية بعد اثلات الفرضيات الأخرى وكذلك بعد مناقشة الاحتياط المؤكد للمحروقات.

توصيات الدراسة :

من خلال ما تم استعراضه من دراسة ونتائج نقترح جملة من التوصيات كالتالي :

- على دولة الجزائر توزيع الشراكة في قطاع المحروقات في مختلف مراحل الصناعة النفطية (النقل والمصب) بدلا من استنزاف الثروة النفطية في الاستخراج والانتاج (المنبع)؛
- على مجمع سوناطراك الاستفادة من تكنولوجيا والخبرات الفنية والمالية التي يجلبها الشريك قدر الامكان بدلا من اللجوء في كل مرة الانفتاح الأكثر على الشراكة؛
- على مجمع سوناطراك أن يحاول ترشيد انتاج المحروقات وتلتفت أكثر الى زيادة الاحتياط من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

آفاق الدراسة :

لقد اقتصرت دراستنا على المرحلة العليا للصناعة النفطية دون الاخذ باقي مراحل الصناعة النفطية بعين الاعتبار في الدراسة، كما اقتصرت دراستنا على دولة الجزائر؛ بحيث يمكن توسيع مجال الدراسة الى :

- أثر الشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة النقل والمصب في الجزائر؛
- آفاق الشراكة في قطاع المحروقات بعد قانون المحروقات 2013.

المراجع

أولاّ : المراجع بالغة العربية

I. الكتب :

1. فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط، الطبعة الثانية**، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992؛
2. محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983؛
3. عجة جيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006؛
4. يسري محمد أبو العلاء، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولي،2003.

II. البحوث الجامعية :

1. بلخير بكاري ، **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر دراسة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008؛

2. بالقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للجزائر**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008؛

3. سهام عبد الكريم، **دور الشراكة الاجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007؛

4. أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

III. المداخلات والمقالات :

1. نسرين برجي ومبارك بوعشة، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31، 2012؛

2. امال رحمان ، **النفط والتنمية المستدامة**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الرابع، 2008؛

3. عبد الهادي حسن ظاهر، **تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية**، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد، 1973.

IV. التقارير :

1. التقرير الإحصائي السنوي لمجمع سوناطراك، من 2000 إلى 2011؛
2. التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصاء من 1986؛
3. http://www.sonatrach-dz.com/NEW/rapport-an.html

V. الجرائد الرسمية :

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 13 افريل 1971 العدد 30؛
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986 العدد 35؛
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 04 ديسمبر 1991 العدد 63؛
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2005 العدد 50.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

I. Les livres :

1. Boualem Aliouat, **les stratégies de coopération industrielle**, Ed d'organisation, Paris, 1955.

II. Articles et revue :

1. Mouhamed Hamel, **La stratégie de croissance de sonatrach dans l'amont et les opportunités de partenaria**, 2001 ;

2. Abdelmadjid Attar et Zerrouk Djerroumi, **le partenariat dans le secteur des hydrocarbures en Algerie : historique, enjeux et experiences** ;

3. Sonatrach revue, **plan de développement de sonatrach 2008-2012 , Rencontre sur le Partenariat Economique entre l'Algérie et le Canada ;**

4. Sonatrach, revue **upstream news**, n6, mai 2010, p14;

5. Ministere de l'energie et des mines**, «evolution du secteur de l'energie et des mines**», 1962 – 2007 ;

6. BP Statistical Review of World Energy June 2011.

ثالثا : المواقع الالكترونية

1. www.sonatrach-dz.com
2. ww.bp.com
3. www.ons.dz

4. http://www.djazair50.dz/ ، **حصيلة قطاع الطاقة والمناجم (1962-2010)**، البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، تاريخ الاقتباس 23 ماي 2013 الساعة 23:15.

الفهرس الصفحة

الإهداء..... III
الشكر..... IV
ملخص..... V
قائمة المحتويات..... VI
قائمة الجداول..... VII
قائمة الأشكال..... VII
المقدمة..... أ
الفصل الأول : الدراسة النظرية للشراكة في قطاع المحروقات وأنشطة المنبع بالجزائر..... 1
تمهيد..... 2
المبحث الأول : مفاهيم حول أنشطة المنبع، الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر..... 2
المطلب الأول : مفهوم أنشطة المنبع..... 2
المطلب الثاني : الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر..... 3
الفرع الأول : مفهوم الشراكة في قطاع المحروقات..... 3
الفرع الثاني : موقع أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر .. 4
المبحث الثاني : مرجعية الدراسة..... 8
المطلب الأول : الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية..... 8
المطلب الثاني : الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية..... 11
خلاصة..... 13
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية للشراكة في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع (مجمع سوناطراك)..... 14
تمهيد..... 15
المبحث الأول : طريقة وأدوات الدراسة..... 15
المطلب الأول : طريقة الدراسة..... 15

الفرع الأول : عينة الدراسة..... 15
الفرع الثاني : متغيرات الدراسة..... 16
المطلب الثاني :أدوات الدراسة..... 18
المبحث الثاني : نتائج ومناقشة الدراسة..... 19
المطلب الأول : نتائج الدراسة..... 19
الفرع الأول : حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر 20
الفرع الثاني : العقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر..... 21
الفرع الثالث : نتائج الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب التقني لأنشطة المنبع 22
الفرع الرابع : نتائج الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب المالي لأنشطة المنبع..... 28
المطلب الثاني : المناقشة..... 28
الفرع الأول : حصة أنشطة المنبع من الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر. 29
الفرع الثاني : العقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر..... 29
الفرع الثالث : الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب التقني لأنشطة المنبع..... 31
الفرع الرابع : الشراكة في قطاع المحروقات على الجانب المالي لأنشطة المنبع..... 36
المطلب الثالث : الاستنتاج وحوصلة الدراسة..... 37
خلاصة..... 38
الخاتمة..... 39
المراجع..... 43
الفهرس..... 47